

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/Technical Paper.4
13 June 2017
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

سيناريوهات لاستشراف حال الاقتصاد العربي بحلول عام 2025



الأمم المتحدة
بيروت، 2017

17-00371

المحتويات

الصفحة

1	 مقدمة
---	-------------

الفصل

2	 أولاً- الروافع الاقتصادية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي
---	--

2	 ألف- الإطار المؤسسي والحوكمة
2	 باء- السياسات التصنيعية من أجل تحوّل بنيوي في الاقتصاد
6	 جيم- التكامل الإقليمي

6	 ثانياً- الاقتصاد العربي بحلول عام 2025 على أساس النماذج السائدة قبل عام 2011
---	--

7	 ألف- الإطار التحليلي
9	 باء- نتائج النموذج

13	 ثالثاً- السيناريوهات البديلة لحال الاقتصاد العربي بحلول عام 2025 لو كانت 2011 نقطة تحول مفصلية في نموذج النمو العربي
----	--

13	 ألف- الإطار التحليلي
21	 باء- السيناريوهات
23	 جيم- نتائج السيناريوهات

34	 رابعاً- الخلاصة والتوصيات
----	---------------------------------

قائمة الجداول

8	 1- فرضيات العودة الى معدلات نمو ما قبل عام 2010
8	 2- توقعات النمو بالنسبة للجمهورية العربية السورية
12	 3- الدول العربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
18	 4- نسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي
20	 5- قيمة g^gov حسب المناطق العربية والسيناريوهات (بالنسبة المئوية)
22	 6- فرضيات سيناريو الإقلاع الاقتصادي
23	 7- فرضيات سيناريو التدهور الاقتصادي

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الأشكال

- 1- تطور نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي في حال مواصلة الاعتماد على النماذج السائدة قبل 2011 9
- 2- تطور الانحراف المعياري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، 2007 و 2025 13
- 3- حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مقارنة بالولايات المتحدة وبعض الدول ذات الاقتصادات الناشئة 13
- 4- هيكلية جانب العرض في نموذج ميراج 14
- 5- هيكلية جانب الطلب في نموذج ميراج 15
- 6- معدل النمو بين عامي 2015 و 2025 في مجموعات الدول العربية 24
- 7- أسباب زيادة النمو بين عامي 2015 و 2025 في مجموعات الدول العربية 24
- 8- معدل النمو في الدول العربية بين عامي 2015 و 2025 25
- 9- مستوى الإنتاجية في عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي 26
- 10- مستوى الصادرات نحو الدول العربية في عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي 26
- 11- الفرق في مستويات مساهمة الصناعات المتقدمة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 27
- 12- تطور حصة الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2013 و 2015 حسب السيناريو المعتمد 27
- 13- مخزون المهاجرين العرب في أسواق العمل العربية 27
- 14- معدلات البطالة في عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي 28
- 15- تغيّر معدل الفقر في دول شمال أفريقيا بحلول عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو الأساسي 28
- 16- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 29
- 17- معدل النمو بين عامي 2015 و 2025 في مجموعات الدول العربية 30

المحتويات (تابع)

الصفحة

- 18- معدل النمو بين عامي 2015 و2025 في فرادى الدول العربية 30
- 19- معدلات البطالة لعام 2025 بالمقارنة مع السيناريو الأساسي 30
- 20- مستوى الإنتاجية عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو الأساسي 31
- 21- مستوى الصادرات نحو الدول العربية عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو الأساسي 31
- 22- الفرق في مستويات مساهمة الصناعات المتقدمة في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2025 31
- 23- تطور حصة الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2013 و2015
حسب السيناريو المعتمد 31
- 24- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج
المحلي الإجمالي 32
- 25- تطور حصة الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي حسب السيناريوهات المعتمدة 33
- 26- معدل الفقر في دول شمال أفريقيا بحلول عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي 34

مقدمة

المنطقة العربية هي المنطقة الأكثر إنتاجاً للطاقة، القوة الدافعة للنمو في العالم، ولحركة الإنتاج والتصنيع في آسيا وأوروبا. ومع ذلك، لم تنجح هذه المنطقة في تطوير نموذج نمو مستدام وشامل يسمح لها بإحداث القفزة النوعية اللازمة للانتقال بصنوف الدول المتقدمة. وهي اليوم من أقل المناطق إنتاجية ومن أكثرها تواضعاً من حيث مؤشرات التنمية البشرية ومستويات الحياة. وهذا الوضع سببه ضياع فرص التنمية خلال العقود الأربعة السابقة، وغياب أي رؤية اقتصادية عربية على مستوى المنطقة. واليوم، وبعد مرور عدة سنوات على ظاهرة الأحداث التي شهدتها المنطقة بدءاً من عام 2011 وما استتبعها من تغيرات في موازين القوى الاجتماعية والسياسية، تقف المنطقة على مفترق طرق. فهل يمكن أن تشكل هذه الأحداث المتسارعة نقطة انطلاق لعهد جديد من النمو والازدهار، أم أنها ستمهد لحلقة جديدة من انعدام الاستقرار والحروب والتدهور الاقتصادي، مع ما يرافق ذلك من ضياع لفرص التنمية وتضحية بمستقبل الأجيال القادمة.

وأمام هذه الصورة المعقدة، تبدو محاولة استشراف السيناريوهات المستقبلية لمسار التنمية العربية أكثر تعقيداً، خاصة في ظل التغيرات الميدانية المتسارعة، والعراقيل التي تواجه عملية التحول الديمقراطي واستعادة الاستقرار السياسي في جميع الدول التي شهدت اضطرابات خلال السنوات الأخيرة والدول المجاورة لها. وبناءً عليه، اقترحت الإسكوا نظرة استشرافية متكاملة¹ مبنية على ثلاث روافع اقتصادية جرى تحديدها بناءً على النظريات الاقتصادية والممارسات الفضلى، وهي: (1) القدرة المؤسسية أو ما سُمي حديثاً بالحوكمة؛ (2) التحول البنوي في الاقتصاد، وذلك بالاعتماد على سياسات صناعية توجّها الدولة؛ (3) التكامل الإقليمي الذي يسمح للاقتصادات الصغيرة والمتوسطة الحجم باستغلال وفورات الحجم وزيادة الطلب على منتجاتها. وقد وضعت الإسكوا نهجاً كمياً للاستفادة من هذه النظرة الاستراتيجية، معتمدةً على نماذج اقتصادية حديثة تشرحها هذه الورقة بالتفصيل.

وتستعرض هذه الورقة في القسم الأول منها التجارب التنموية الناجحة، وتستخلص منها الروافع الثلاث التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على النمو. وتقدم في القسم الثاني الإطار التحليلي لاستشراف حال الاقتصاد العربي، في حال مواصلة الاعتماد على النماذج التنموية التي كانت سائدة قبل عام 2011، وأهم نتائج هذا الاستشراف. وتشرح في القسم الثالث المنهجية المعتمدة في وضع سيناريوهين بديلين للسيناريو المرجعي، وأهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية لكل سيناريو. والسيناريو الأول هو سيناريو الإقلاع الاقتصادي الذي يعتمد على إحداث تغييرات ملحوظة على الروافع الاقتصادية الثلاث. أما الثاني فيستشرف الحالة التي يمكن أن يكون عليها الاقتصاد العربي إذا ما أثرت التحولات السياسية سلباً على الروافع. وتفضي هذه الورقة في القسم الأخير منها إلى جملة من الخلاصات والتوصيات.

أولاً- الروافع الاقتصادية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي

بينت التجارب العالمية أن عملية الإقلاع الاقتصادي ممكنة دائماً شريطة توفر الظروف الملائمة والسياسات النشطة والفاعلة. وتشكل تجارب دول جنوب شرق آسيا دليلاً ملموساً على إمكانية الإقلاع الاقتصادي في وقت وجيز نسبياً. وتحدد النظريات الاقتصادية جملة من العوامل والسياسات اللازمة لتحقيق هذا الإقلاع، يتناولها هذا الجزء ضمن الروافع الاقتصادية الثلاث، أي الإطار المؤسسي والحوكمة، والسياسات التصنيعية الموجهة، والتكامل الإقليمي.

ألف- الإطار المؤسسي والحوكمة

اثبتت الأدبيات الاقتصادية الحديثة ان العلاقة بين جودة المؤسسات والحوكمة من جهة، ومستوى النمو الاقتصادي والدخل من جهة أخرى، هي علاقة ثابتة احصائياً. وهي علاقة سببية في الاتجاهين: فمستوى الحوكمة يؤثر إيجابياً على النمو، كما أن تحسن النمو يؤثر ايجاباً على مستوى الحوكمة². وأكدت تجارب دول جنوب شرق آسيا هذه النظرية. فقد حسنت حكوماتها مستوى الحوكمة من خلال الاستثمار النوعي في البنى المؤسسية، فأعطت الأولوية للكفاءة، وحيدت المؤسسات العامة المعنية بالتخطيط الاقتصادي والإدارة المالية للدولة عن التجاذبات السياسية أو الضغوط التي يمكن أن تنتج عن اعتماد بعض الإجراءات غير الشعبية. ونتيجة لذلك، أصبحت الإدارة السياسية والعسكرية (كما في أندونيسيا وجمهورية كوريا الجنوبية) في خدمة البيروقراطية الاقتصادية وليس العكس.

باء- السياسات التصنيعية من أجل تحول بنوي في الاقتصاد

يعتبر تدخل الحكومة في المراحل المبكرة للنمو أساسياً لتحديد السياسات التي تنظم عملية تحسين الإنتاجية كما ونوعاً³. ويمكن تصنيف هذه السياسات في مجموعتين⁴: السياسات العمودية التي تتألف من حزمة التدخلات التي يتم تطبيقها بشكل مختلف عبر القطاعات الاقتصادية، من خلال استهداف صناعات محددة يُتوقع أن تلقى نجاحاً (لاختيار الفائز)؛ والسياسات الأفقية التي تركز على تحسين نوعية المساهمات في جميع القطاعات، من خلال تعزيز التعليم والتدريب المهني، وبناء البنية التحتية العامة المناسبة والفعالة، وتشجيع انتقال التكنولوجيا على الصعيد الدولي، وتعزيز البحث والتطوير. لكن النظرة إلى تدخل الدولة في وضع السياسة الصناعية تغيرت عبر الزمن، من قبول واسع النطاق في القرنين السادس عشر والثامن عشر وترحيب بسياسة التصنيع المعتمدة على الاستعاضة عن الاستيراد بين عامي 1950 و1970، إلى رفض تام في الثمانينات والتسعينات. ففي الخمسينات والستينات، نجحت هذه السياسات في العديد من الدول الناشئة وحتى المتقدمة، حيث لعبت الحكومات دوراً في معالجة إخفاقات الأسواق، ودعم الدول النامية في عملية إغلاق اقتصاداتها لفترة من الزمن بهدف تطوير ميزة تفاضلية في مجالات محددة من التصنيع. وهذا ما حوّل الميزة التفاضلية من مفهوم ستاتيكي كما في نموذج هيكشير-اولين الكلاسيكي، إلى مفهوم ديناميكي، حيث تستطيع الحكومة التدخل لخلق ميزات جديدة بما يتماشى

Zhuang. J, de Dios E, and Lagman-Martin. A (2010), Governance and Institutional Quality and the Links with Economic Growth and Income Inequality: With Special Referenc ADB Economics, Working Paper Series No. 193 February 2010. 2

.Shapiro, H. Industrial Policy and Growth, November 2005 3

Nabli MK, J Keller, C. Nassif and C. Silva-Jáuregui (2006) The Political Economy of Industrial Policy in the Middle East and North Africa, World Bank March 2006. 4

مع استراتيجيات التصنيع والنمو الاقتصادي. غير ان الترحيب بهذا التدخل الحكومي في عملية الانتاج اختفى مع تفاقم أزمة المديونية العامة التي شهدتها الكثير من الدول النامية منذ الثمانينات، مما زاد من الشكوك في هذا المنهج في الاقتصاد السياسي. وقد توفرت أدلة عديدة أثبتت أن السياسات الصناعية أدت إلى سوء توزيع اليد العاملة ورأس المال عبر الصناعات التي اعتبرت خطأ من أولويات الاستثمار، ولم تؤد إلى تحسين النمو على المدى الطويل في إجمالي عناصر الإنتاجية، بل إلى زيادة نسب الاحتكار والطلب على الربح الاقتصادي. وتزامنت هذه الفترة بالقبول الواسع لما سُمي "إجماع واشنطن"⁵، حيث انتقل الاقتصاديون ومعهم الجهات المانحة من التركيز على مخاطر إخفاقات الأسواق إلى التركيز على فشل الحكومات في تحقيق النمو الاقتصادي. ونسب البعض⁶ فشل السياسات الصناعية إلى إخفاقات المؤسسات الحكومية التي كانت أكثر خطورة من إخفاقات الأسواق. وهذا ما تقاطع مع دعوات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى ضرورة التحرر من القيود العامة، وتخفيض تدخل الدولة النسبي والمطلق والمنظم في الاقتصادات، وتفعيل دور القطاع الخاص لتعويض انسحاب الحكومات، أو الخصخصة. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة الاستثمار العام في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية من حوالي 10 في المائة في أوائل الثمانينات إلى 5 في المائة في عام 2000.

غير أن السياسات الصناعية عادت إلى محور الاهتمام من جديد منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، مستفيدة من توسع العولمة الاقتصادية، وظهور جهات فاعلة دولية جديدة مثل الصين والهند، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، ما أدى إلى إحياء مقترحات تدعم التدخل النوعي والمتحرك للحكومات في استهداف صناعات بحد ذاتها مع اعتماد قطاعات رابحة (نهج الأبطال). وصدرت مجموعة من الأدبيات الاقتصادية، أعادت النظر في مفهوم سياسات التصنيع وكيفية الاستفادة من التجارب السابقة. وخلص العديد من الباحثين إلى ضرورة تفادي الوقوع في فخ الاختيار بين نقيضين، أي إما التحكم شبه الكلي والجامد للدولة في العملية الاقتصادية، وإما تحرير الأسواق من أي قيود أو معايير رقابية وتحكيمية⁸. لذا وجب عدم التعميم في مراجعة وتحليل التجارب السابقة. فالفرق كبير بين السياسات المعتمدة في أمريكا اللاتينية التي كانت مبنية على استبدال استيراد التصنيع في الأسواق المحلية المغلقة أمام المنافسة الدولية، والسياسات المعتمدة في دول شرق آسيا التي ركزت على التصدير ووضعت حوافز للحث على تطوير الصناعات التصديرية. وبناءً على ما تقدم، فإن السؤال المطروح لا يتعلق بضرورة أو عدم ضرورة اعتماد سياسات صناعية، إنما بشكل السياسات الصناعية وتصميمها والآليات الأكثر فعالية لتنفيذها. وقد أدى نجاح شرق آسيا إلى إنشاء إطار يحدد أربع ركائز لنجاح السياسة الصناعية: (1) تعزيز دور الاستثمار العام؛ (2) حماية الصناعات الناشئة؛ (3) دعم العائد على رأس المال في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية؛ (4) تعزيز أنشطة البحث والتطوير.

1- الاستثمار العام

اثبت نموذج النمو الداخلي لبارو⁹ عند اعتماد رأس المال الحكومي كأحد مكونات الإنتاج الكلي، وفي ظل قيود الميزانية المحافظة، وجود صلة واضحة بين الإنتاجية، والنمو الاقتصادي، والاستثمار في البنية التحتية الحكومية. فالاستثمار في البنية التحتية الحكومية يساهم في زيادة انتاجية الاقتصاد إما بشكل مباشر من خلال

-
- | | |
|---|---|
| 5 | مصدر سابق، نابلي 2006. |
| 6 | Krueger, Anne O. (1993) Political Economy of Policy Reform in Developing Countries, Cambridge: MIT Press |
| 7 | Lal, Deepak (1983) The Poverty of Development Economics, London: Institute of Economic Affairs |
| 8 | Robinson, J. A. (2009) Industrial Policy and Development: A Political Economy Perspective 1 May 2009 |
| 9 | Barro, R.J. 1990, Government Spending in a simple Model of Endogenous Growth, The Journal of political economy Vol. 98 No. 5. |

زيادة حجم المساعدات الاستثمارية المباشرة للقطاعات الاقتصادية، أو بشكل غير مباشر عن طريق زيادة إنتاجية الصناعات القائمة ورفع هامش العوائد على المنتج.

وكان للاستثمار العام دورٌ مهم في تحفيز الاستثمار الخاص في دول جنوب شرق آسيا، وشكل قوة دفع أساسية لعملية الإقلاع الاقتصادي. ففي جمهورية كوريا الجنوبية على سبيل المثال، لم تنخفض معدلاته عن 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1980 و 2004، مسجلة ارتفاعاً خلال أزمة أواخر التسعينات. وينسحب السيناريو نفسه على الصين وفيتنام اللتين سجلتا مستويات مرتفعة منذ منتصف التسعينات وحتى عام 2004، وهي الفترة التي شهدت الصعود الاقتصادي النوعي لهذين البلدين. وفي السياق نفسه، حافظت الحكومة التايوانية على الاستثمارات الحكومية في الصناعات الكبرى، إذ لم تنخفض حصة الشركات الحكومية من إجمالي الأصول الصناعية عن 34 في المائة في عام 1960، و 30 في المائة في عام 1970، و 34 في المائة في عام 1980، و 24 في المائة في عام 1990. إلا أنها تراجعت إلى حدود 10 في المائة في عام 2000.

2- حماية الصناعات الناشئة

أوصى إرنستو زيديلو في تقريره لعام 2000 الموجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة¹⁰، بوضع سياسات حمائية محددة زمنياً، تستهدف صناعات معينة في الدول التي تمر في المراحل الأولية من عملية التصنيع. ورأى أنه من الخطأ التخلي عن النموذج القديم للحماية الشاملة الرامي إلى تغذية الصناعات البديلة للاستيراد، مهما كان مضللاً، لأن في ذلك حرمان للدول النامية من فرصة رعاية القطاع الصناعي وتطويره. وقد أعيدت صياغة هذه النظرية في دراسة غرينوالد وستيغلير¹¹ التي اعتبرت أن الصناعات الناشئة لا تملك الفوائد التي تمكنها من منافسة الدول المتواجدة بقوة في السوق، لذلك، فهي تحتاج إلى الحماية لتتمكن من تحقيق وفرة مماثلة في الحجم الاقتصادي. وقد اعتمدت العديد من الدول النامية السياسات الحمائية التقليدية لإعطاء الصناعات الناشئة فرصة للنمو، وعدم تعريضها للمنافسة غير المتكافئة مع المنتجين الدوليين. والولايات المتحدة الأمريكية وفرت خلال فترة طويلة من القرن التاسع عشر حماية كبيرة لمنتجاتها وأصبحت أسواقها من أكثر الأسواق حماية في العالم. ولا تزال بعض منتجاتها الصناعية والزراعية محمية حتى اليوم. وينطبق هذا الوضع على بعض دول أوروبا. واعتمدت عدة دول آسيوية سياسات واعية لحماية صناعاتها الناشئة. فسنغافورة وكوريا واليابان اتخذت تدابير شبيهة بالتي اتخذتها الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، ومن ضمنها استيراد حقوق الملكية الفكرية وإجراء التحسينات عليها من خلال التعلم من التجارب السابقة في الإنتاج. واعتمدت محفزات لاستيراد المعدات والماكينات التي تدخل في عملية التصنيع وتحسين الإنتاجية. ووصلت هذه المحفزات إلى حدود إلغاء التعرفة الجمركية في دول كندا وكوريا الجنوبية بعد أن بلغت 20 في المائة في عام 1980. وقد تميّزت سياسات الحماية في جمهورية كوريا الجنوبية بالمرونة، إذ اعتمدت الحماية الجمركية الانتقائية كوسيلة لتحقيق الميزة التفاضلية خلال فترة الإقلاع، من خلال استهداف قطاعات دون غيرها. وقد تراجعت معدلات الجمارك على منتجات التصنيع إلى 11 في المائة في عام 1985، و 6 في المائة في عام 1990¹².

Recommendations of the High-level Panel on Financing for Development, 26 June 2001 10
(A/55/1000).

Bruce Greenwald and Joseph Stiglitz, "Helping infant economies grow: foundations of trade policies for developing countries", *American Economic Review*, vol. 96, No. 2 (May 2006), pp. 141-146. 11

Weiss 2005, Export Growth and Industrial Policy: Lessons from the East Asian Miracle experience. ADB 12
Institute Discussion Paper No. 26.

3- الإعانات الرأسمالية للقطاعات الانتاجية

أكد كوهلي¹³، من خلال تحليله لتجربة النمو في البرازيل وجمهورية كوريا الجنوبية ونيجيرويا والهند، على الدور الرئيسي للدولة في تشجيع التصنيع في الدول الأقل نمواً من خلال دعم ربحية الاستثمارات الخاصة في المراحل الأولى من عملية الإقلاع الاقتصادي. وهذا ما دافع عنه رودريك في عام 1995 عندما اعتبر أن التدخل النشط للدولة في العملية الاقتصادية هو عنصر هام في مسار التطور الصناعي للعديد من الاقتصادات المتقدمة اليوم، بما في ذلك اقتصادات أوروبا الغربية واليابان، فضلاً عن الجيل الأول من اقتصادات ما يعرف بنمو شرق آسيا. وهذا ما يفسر جزءاً كبيراً من "المعجزات الاقتصادية" التي حققت في تايوان وسنغافورة والتي تعزى إلى الدور الفعال للحكومات في تنفيذ سياسات الدفع الاقتصادي التي تهدف إلى إزالة أوجه الخلل في التنسيق بين مختلف مجالات الاستثمار. وفي السياق نفسه، نُسب نجاح تجربة شرق آسيا (اليابان وجمهورية كوريا الجنوبية تحديداً) إلى توجيهها نحو اقتصاد السوق، حيث اعتمدت سياسات التصنيع وخيارات استبدال استيراد التصنيع المكثف لفترة مرحلية، لإنضاج السياسات المحلية وتحقيق ميزتها التفاضلية، وتمكين هذه الدول من الانتقال السلس نحو سياسات التجارة الحرة¹⁴.

وقد ارتكزت الإعانات الرأسمالية على قيام الدولة بإنشاء مناطق صناعية مخصصة للتصدير، تضمن وصول المصدرين إلى المواد الأولية والمعدات التقنية بأقل التكاليف، ومن دون المرور بالإجراءات البيروقراطية العادية، بالإضافة إلى تأمين البنى التحتية (كهرباء، مياه) وأماكن التخزين والإنتاج بأسعار تفضيلية. هذا إلى جانب الإعفاءات الضريبية على المدى المتوسط (20 عاماً) والاستفادة من سياسات الإقراض الموجهة. وقد كانت الاستفادة من تقديمات هذه المناطق مشروطة بمدى التقاطع مع أولويات استراتيجيات التنمية، وتحقيق أهداف محددة من نسب التصدير. ونتيجة لذلك، ازداد عدد المناطق الخاصة بالتصدير في السبعينات والثمانينات، وبحلول عام 1990 كانت قد أنتجت حوالي 530 ألف فرصة عمل على المستوى العالمي¹⁵. وكان لهذه المناطق دور أساسي في تنمية الصادرات المصنعة وإن بنسب متفاوتة بين الدول. ففي ماليزيا على سبيل المثال، شكلت صادرات هذه المناطق في عام 1980 حوالي 74 في المائة من إجمالي الصادرات المصنعة. وتبين التجارب السابقة أن نجاح المناطق الصناعية يتطلب مراعاتها في السياسات المالية والصناعية، ودعمها بإجراءات تحفيز التصدير الأخرى مثل الإعفاءات الضريبية على التصدير والقروض القليلة الكلفة. ومما لا شك فيه أن نجاح المناطق الصناعية في دول شرق آسيا سببه أنها جزءاً من سياسات الإعانات الرأسمالية التي قدمتها الدولة للمستثمرين.

هذا وكان لسياسات الإقراض الموجه المكتملة لاستراتيجية التنمية في بعض الدول كنيوان وجمهورية كوريا الجنوبية دوراً محورياً في تحقيق أهداف محددة في مجال زيادة حجم الصادرات. وتولت السلطات المالية المتخصصة إدارة هذه السياسات وتنفيذها، في إطار من التواصل والتعاون بين القطاعين الخاص والعام. واستطاعت جمهورية كوريا الجنوبية الاستعاضة عن الاستثمار الخارجي المباشر بتطوير استراتيجيات لنقل التكنولوجيا الصناعية المتطورة، وبناء علاقات مع كبار المصنعين العالميين ومنحهم شروطاً تفضيلية في مقابل توطيد التكنولوجيا المتقدمة.

.Kohli, A (2004). State Directed Development, Cambridge Press 13

.Little, Ian M. D. 1982. Economic Development. New York; Basic Books 14

Export Growth and Industrial Policy: Lessons from the East Asian Miracle experience, ADB Institute 15
Discussion Paper No. 26, John Weiss, 2005, 35-38.

4- البحث والتطوير

أكدت الدراسات الاقتصادية منذ نموذج شومبيتر^{16،17} أن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار في أنشطة البحث والتطوير. ويربط غريليتش¹⁸ بين ازدياد عملية الإنتاج واكتساب المعارف من خلال تحليل العلاقة بين إنفاق الشركات في مجال البحث والتطوير وإنتاجيتها. وتؤكد تجربة الدول الآسيوية على دور البحث والتطوير في النهوض الاقتصادي إذا ما تلازمت سياسات دعم التصنيع مع تسجيل مستويات تصاعديّة من الإنفاق على البحث والتطوير، كما هو الحال في جمهورية كوريا الجنوبية واليابان، حيث وصل الإنفاق في هذا المجال إلى أكثر من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008. هذا بالإضافة إلى التعاون المتواصل ما بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز الأبحاث. وقد نمت حصة تايلاند وجمهورية كوريا الجنوبية من إجمالي براءات الاختراع لغير الأمريكيين المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية من أقل من 1 في المائة في عام 1981 إلى حوالي 16 في المائة في عام 2003. ويبقى استثمار القطاع العام في جمهورية كوريا الجنوبية المكوّن الأساسي في هذا المجال حيث شكل حوالي 71 في المائة من إجمالي الاستثمار في البحث والتطوير في عام 1971، ولم ينخفض إلى ما دون 50 في المائة حتى عام 1982.

جيم- التكامل الإقليمي

التكامل الإقليمي هو من أهم الحلول التي تسمح لاقتصادات صغرى بالاستفادة من وفورات الحجم، وتمكن من توليد حركة تجارية وتحويل وجهتها، وخلق آثار ديناميكية من أهمها: (أ) تراجع الأسعار (ب) تعزيز المنافسة مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الإنتاج وتحسين استخدام الموارد؛ (ج) تحسن مناخ الأعمال والاستثمار في أعقاب انخفاض كلفة سلع المعدات والمنتجات الوسيطة وإزالة العقبات المؤسسية التي تحول دون وصول الشركات الأجنبية إلى الأسواق المحلية¹⁹. وتؤدي هذه الآثار المباشرة بدورها إلى خلق المزيد من فرص الاستثمار والعمل، وتحسين معدل التوازن في ميزان المدفوعات²⁰. ومن أبرز الأمثلة العالمية على التكامل الإقليمي التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الآسيان، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) التي مكنت الدول المشاركة فيها من تحقيق مكاسب اقتصادية هامة.

ثانياً- الاقتصاد العربي بحلول عام 2025 على أساس النماذج السائدة قبل عام 2011

لاستشراف حال الاقتصاد العربي عند مواصلة تنفيذ السياسات الاقتصادية المعتمدة قبل عام 2011، وضع نموذج معياري كلاسيكي عالمي مبني على مقترح سولو (1960). وقد جرى اعتبار نتائج هذا النموذج بمثابة السيناريو المرجعي الذي ستم المقارنة بناءً عليه.

16 Romer, P. (1990), Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, 1990, vol. 98, No. 5, p. 2

17 Grossman G.E. and Helpman. E (1991), Innovation and Growth in the Global Economy, MIT press

18 Griliches, Z. (1980), R&D AND THE PRODUCTIVITY SLOWDOWN, NBER WORKING PAPER SERIES Working Paper No. 434

19 تقرير التكامل الاقتصادي العربي، الفصل الثاني، الإسكوا، 2013.

20 المرجع السابق.

ألف- الإطار التحليلي

يتكون الناتج المحلي الإجمالي $GDP(i, t)$ للبلد (i) في الفترة (t) من ثلاثة عوامل رئيسية: رأس المال $K(i, t)$ والعمل $L(i, t)$ والتطور التقني $A(i, t)$ ، مرتبطة ببعضها بعلاقة كوب دوغلاس:

$$GDP(i, t) = A(i, t)K(i, t)^\alpha L(i, t)^{1-\alpha}$$

ويحسب رأس المال المادي $K_i(t)$ وفق الطريقة المعتمدة من قبل كلينو ورودرiguez كلارك²¹، التي تستخدم المعادلة التالية لحساب كمية الاستثمار المطلوبة:

$$K_i(t) = \sum_{j=0}^t (1-\delta)^{t-j} \bar{I}_{i,j} + (1-\delta)^t K_i(1960)$$

حيث تمثل $\bar{I}_{i,j}$ المعدل الوسطي للاستثمار مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي للفترة التي شملتها الدراسة $\bar{I} = \frac{INV}{GDP}$ بينما تمثل δ نسبة تآكل رأس المال التي تساوي 5 في المائة. ويُقدّر حجم الاستثمار الأساسي بتطبيق المعادلة التالية:

$$K(1960) = \left(\frac{\bar{I}}{g + \delta + n} \right) GDP(1960)$$

حيث تمثل n نسبة النمو السكاني و g نسبة المعدل الوسطي للنمو الاقتصادي للفترة الزمنية. وقد استخرجت البيانات المستخدمة من قاعدة بيانات البنك الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن GDP هو الناتج المحلي الإجمالي الثابت بدولار عام 2005. أما الاستثمار فهو التكوين المستمر في الأصول الثابتة منذ عام 2005. وتمتد فترة التحليل من عام 1960 حتى عام 2025. ويقاس تكوين رأس المال بحسب المعادلة المعيارية التي تركز على مستوى الاستثمار I_t ومستوى تراجع قيمة رأس المال δ :

$$K_{t+1} = I_t + (1 - \delta)K_t$$

وقد اعتمدت توقعات الأمم المتحدة للنمو السكاني حتى عام 2100، وحُدّد عدد السكان الناشطين اقتصادياً بناءً على تقديرات منظمة العمل الدولية التي تقوم بتقدير حجم السكان الناشطين اقتصادياً حسب الفئات العمرية لإجمالي الفترة 1970-2025. وهذا ما مكن من استخدام نسب المشاركة الاقتصادية والتقديرات المتعلقة بالانتظام في الدراسة حسب الفئات العمرية المختلفة. وقد اعتمدت الشريحة العمرية من 15 إلى 64 عاماً. وتحسب نسبة السكان الناشطين اقتصادياً من خلال المعادلة التالية التي تضرب نسبة المشاركة في سوق العمل حسب الفئة العمرية بنسبة السكان البالغين:

$$\sum_{ig} \sigma_{ig} \times pop_{ig} = (\text{السكان الناشطين اقتصادياً (15-64 عاماً)})$$

حيث تمثل σ_{ig} الشريحة العمرية موضوع البحث. ونظراً إلى توقف تقديرات منظمة العمل الدولية عند حدود عام 2020، استكملنا التقديرات لغاية عام 2025 باعتماد منهجية الاحتساب والمؤشرات نفسها. وتشير البيانات إلى استمرار تسجيل مستويات مرتفعة من النمو في نسبة السكان الناشطين اقتصادياً في معظم الدول العربية، وبوتيرة أخف في تونس وليبيا. وتقدر عوامل الانتاجية الكلية من خلال عكس معادلة الإنتاج $A_t = \frac{GDP_t}{K_t^\alpha L_t^{(1-\alpha)}}$ على أن تساوي $\alpha = 0.33$.

وارتكزت توقعات النمو على عوامل ثلاثة: (أ) نمو معامل الانتاجية الكلية الذي يركز على عوامل مؤسسية وخارجية مثل آليات الاستحقاق؛ (ب) نمو رأس المال المدفوع بنمو الاستثمار؛ (ج) نمو العمل المدفوع بنمو نسبة السكان الناشطين اقتصادياً وهي نسبة متعلقة برأس المال البشري. ويتوقع السيناريو المرجعي أن يعيد النموذج إنتاج الاتجاهات الاقتصادية التي كانت سائدة في الفترة 2000-2010 من خلال عاملي الاستثمار وإجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، ويفترض أن تنمو القوى العاملة وفقاً لتوقعات منظمة العمل الدولية. وبالتالي، يفترض أنه اعتباراً من نهاية الفترة الانتقالية سينمو مستوى الإنتاجية بنفس المعدل المسجل لإجمالي الفترة 2000-2010، وسيستعيد تراكم رأس المال مساره التاريخي. مما يعني أن نمو الاستثمار في العشرية القادمة سيعود إلى تسجيل المعدل الذي حققه في العشرية السابقة. ويفترض أن الخضات المعاكسة التي يمكن أن تواجه بعض الدول العربية وبشكل خاص الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، واليمن لن تكون إلا خضات مرحلية بحيث تعود للاقتصادات العربية بعد فترة إلى نموها المسجل قبل عام 2010، وفق ما يبينه الجدول 1.

الجدول 1- فرضيات العودة الى معدلات نمو ما قبل عام 2010

البلد	سنة العودة الى معدلات نمو ما قبل 2010
الأردن	2010
تونس	2014
لبنان	2015
مصر	2015
باقي دول المنطقة	لا أثر للأزمة

وبالنسبة للجمهورية العربية السورية، اعتمدت دراسة الإسكوا حول تكاليف الأزمة السورية لتحديد نسب النمو خلال الأزمة، بالإضافة إلى نتائج سيناريو نهاية الحرب لعام 2015 لتحديد نسب النمو بين عامي 2011 و2015 ومن ثم العودة الى متوسط معدلات النمو قبل الأزمة (الجدول 2).

الجدول 2- توقعات النمو بالنسبة للجمهورية العربية السورية

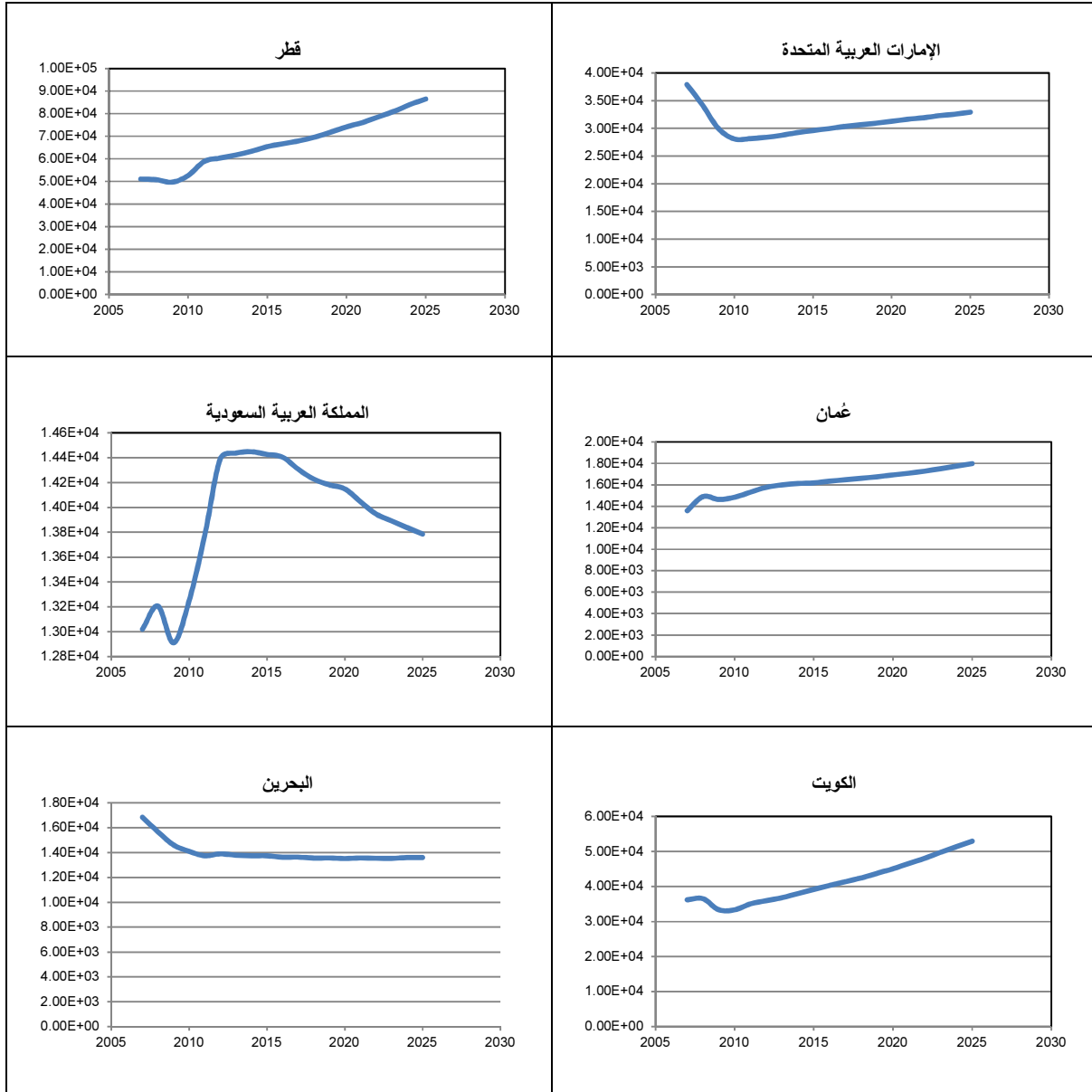
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
4.1	4.3	4.2	4.4	4.1	4.3	4.2	4.1	4.0	4.1	-8.9	-9	-7.4	-31.6

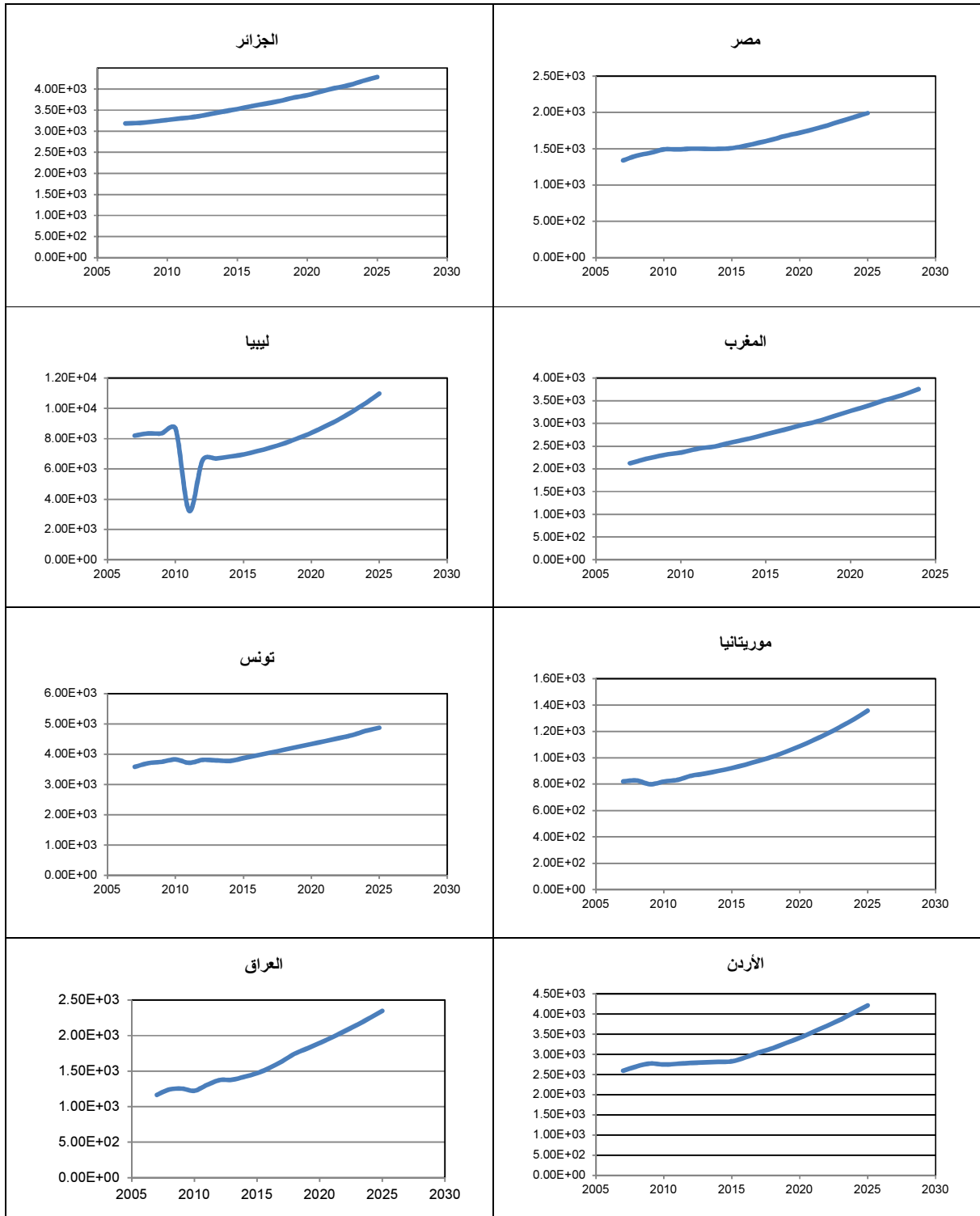
المصدر: الإسكوا 2013.

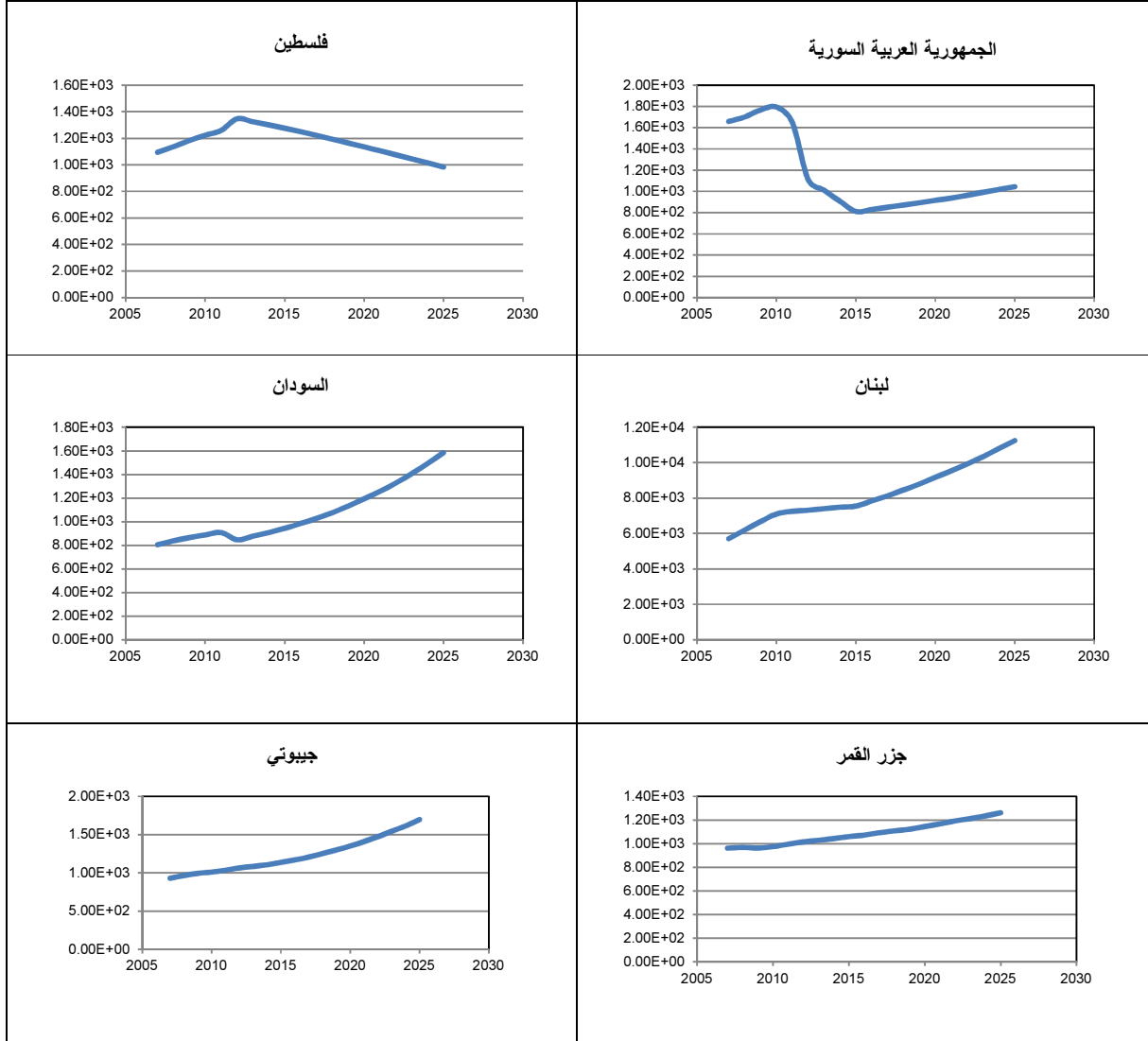
باء- نتائج النموذج

تشير نتائج النموذج أن معظم الدول العربية ستستمر في النمو بوتيرة متوسطة أو ضعيفة (بمعدل 3 في المائة). ونتيجة لذلك، قد تسجل مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد ارتفاعاً ضعيفاً بمعدل 1.25 في المائة سنوياً (الشكل 1) أو تراجعاً كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية وفلسطين والمملكة العربية السعودية.

الشكل 1- تطور نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي في حال مواصلة الاعتماد على النماذج السائدة قبل عام 2011







المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام النموذج القياسي.

وتجدر الإشارة إلى أن مواصلة استخدام النموذج التنموي السائد قبل عام 2011، وإن أدت إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لن تمكن الدول العربية من تحسين ترتيبها في هذا المؤشر بالمقارنة مع الدول الأخرى في العالم (الجدول 3)، إذ سيتراجع ترتيب معظم الدول العربية من حيث حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فباستثناء السودان والصومال وقطر والكويت، يتراجع ترتيب جميع الدول العربية بشكل ملحوظ بين عامي 2010 و2025. كذلك بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية التي تتراجع بسبعة مراتب، وتونس وليبيا اللتين تتراجعان بعشرة مراتب، والجزائر بستة مراتب، ومصر بأربعة مراتب. أما التراجع الأكبر في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فتسجله كل من الجمهورية العربية السورية (21 نقطة)، وفلسطين (23 نقطة)، واليمن (24 نقطة).

الجدول 3- الدول العربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

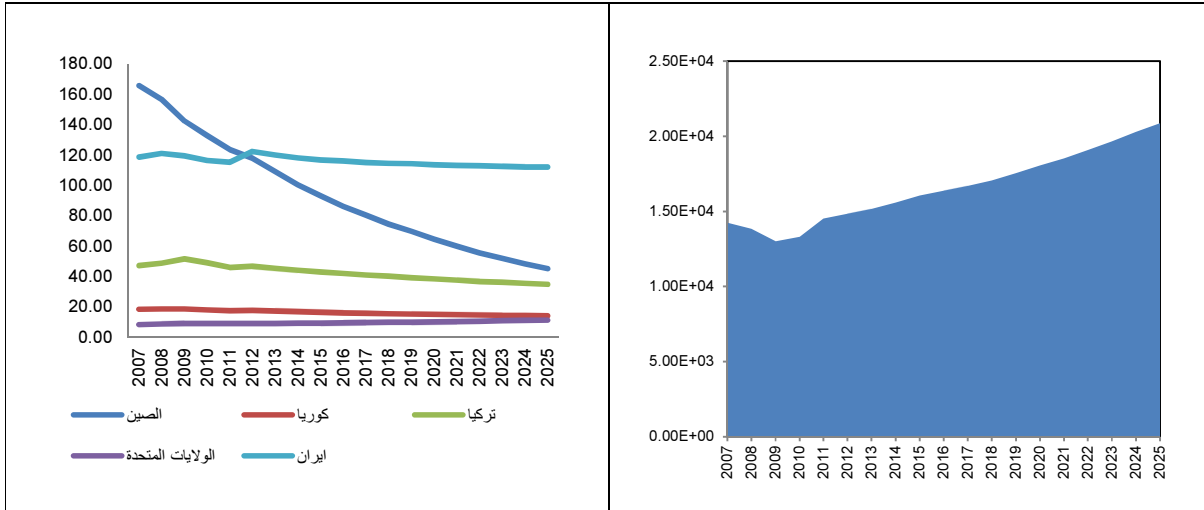
ترتيب سنة 2025	ترتيب سنة 2020	ترتيب سنة 2015	ترتيب سنة 2010	
3	3	3	4	قطر
8	10	14	21	الكويت
27	25	24	25	الإمارات العربية المتحدة
39	40	40	39	عُمان
51	44	43	44	المملكة العربية السعودية
53	46	44	41	البحرين
60	58	59	55	لبنان
61	64	63	51	ليبيا
94	89	89	84	تونس
96	97	95	90	الجزائر
99	101	99	97	الأردن
101	103	101	102	المغرب
113	116	119	121	العراق
120	119	118	116	مصر
121	118	117	110	الجمهورية العربية السورية
126	125	124	126	جيبوتي
128	128	130	133	السودان
133	134	133	137	موريتانيا
137	130	128	129	جزر القمر
145	131	123	122	فلسطين
158	155	148	134	اليمن
171	171	171	175	الصومال

المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام النموذج المرجعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الفوارق في مستويات المعيشة بين الدول العربية الأكثر غنى والأكثر فقراً ستواصل اتساعها. ويبين الشكل 2 أن مستوى الانحراف المعياري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية سيرتفع بنسبة 41 في المائة من عام 2013 إلى عام 2025، مما سيجعل من الفجوة المالية وضغوطات الهجرة الرسمية وغير الرسمية بين هذه الدول قضايا أكثر إلحاحاً. وعند مقارنة مستويات حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مع المستويات المسجلة في دولة مثل جمهورية كوريا الجنوبية (الشكل 3)، يمكن الجزم أن الفجوة التنموية بين الدول العربية والدول حديثة النمو الاقتصادي (الاقتصادات الناشئة) ستواصل اتساعها، في غياب أي محاولة لإحداث تغيير بنيوي في الاقتصاد العربي، ومواصلة التركيز على الريع الاقتصادي باعتباره من أبرز مكونات عملية الإنتاج. أما بُنية النمو في الاقتصادات الناشئة، فتقوم على رفع نسبة رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي وتحسين إنتاجية اقتصادها، لينسحب هذا التحسُّن على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن النمو في المنطقة العربية ليس مرتبطاً بالضرورة بتحسين البنى التحتية الانتاجية الداخلية.

الشكل 3- حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مقارنة بالولايات المتحدة وبعض الدول ذات الاقتصادات الناشئة

الشكل 2- تطور الانحراف المعياري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، 2007 و2025



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام النموذج القياسي.

ثالثاً- السيناريوهات البديلة لحال الاقتصاد العربي بحلول عام 2025 لو كانت 2011 نقطة تحول مفصلية في نموذج النمو العربي

يمكن الاستنتاج مما سبق أن المحافظة على نماذج النمو نفسها من دون أي تغيير لن تؤخر فحسب عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، بل ستؤدي الى اتساع الفجوة بين الدول العربية والدول الحديثة النمو، وتعميق الخلل في عملية التنمية البشرية في المنطقة. وهذا ما يهدد مسار التنمية الشاملة بأكمله، ويمكن أن يضيق فرص التنمية على المجتمعات العربية للعقود المقبلة. لذلك، اقترحت الإسكوا سيناريو أول يقوم على حزمة من السياسات الهادفة الى تحسين مستويات الروافع الاقتصادية المشار اليها في القسم الأول من الورقة. كذلك يتضمن هذا القسم سيناريو ثانٍ تُستشرف فيه آثار التحولات السلبية على روافع التنمية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

ألف- الإطار التحليلي

يعتمد هذا القسم على نموذج التوازن العام العالمي "ميراج" الذي تم تطويره في سنة 2002 في المركز الفرنسي لأبحاث ودراسات الاقتصاد²² وعُدل في الإسكوا لمراعاة خصائص الاقتصادات العربية، ومستلزمات هذا التقرير. ويعتمد هذا النموذج في تشغيله على الإصدار 8.0 من مجموعة بيانات GTAP، وهو الإصدار الأحدث. ويتم حل النموذج الاقتصادي اعتماداً على طريقة تسلسل التوازنات الثابتة، عبر ربط مختلف الفترات الزمنية التي يحتويها بعدد من المتغيرات الديناميكية، ومن أبرزها النمو السكاني، ونمو العمالة، وتراكم رأس المال، وتطور الإنتاجية. وتُقارَن سيناريوهات السياسة البديلة المقترحة بسيناريو الأساس، أو التطور العادي

للاقتصاد، لمعرفة التطورات المرتبطة بتطبيق السياسة البديلة. وفيما يلي استعراض للملامح الرئيسية لنموذج "ميراج" والتغييرات التي أدخلت عليه لتتلاءم وأهداف هذا التقرير.

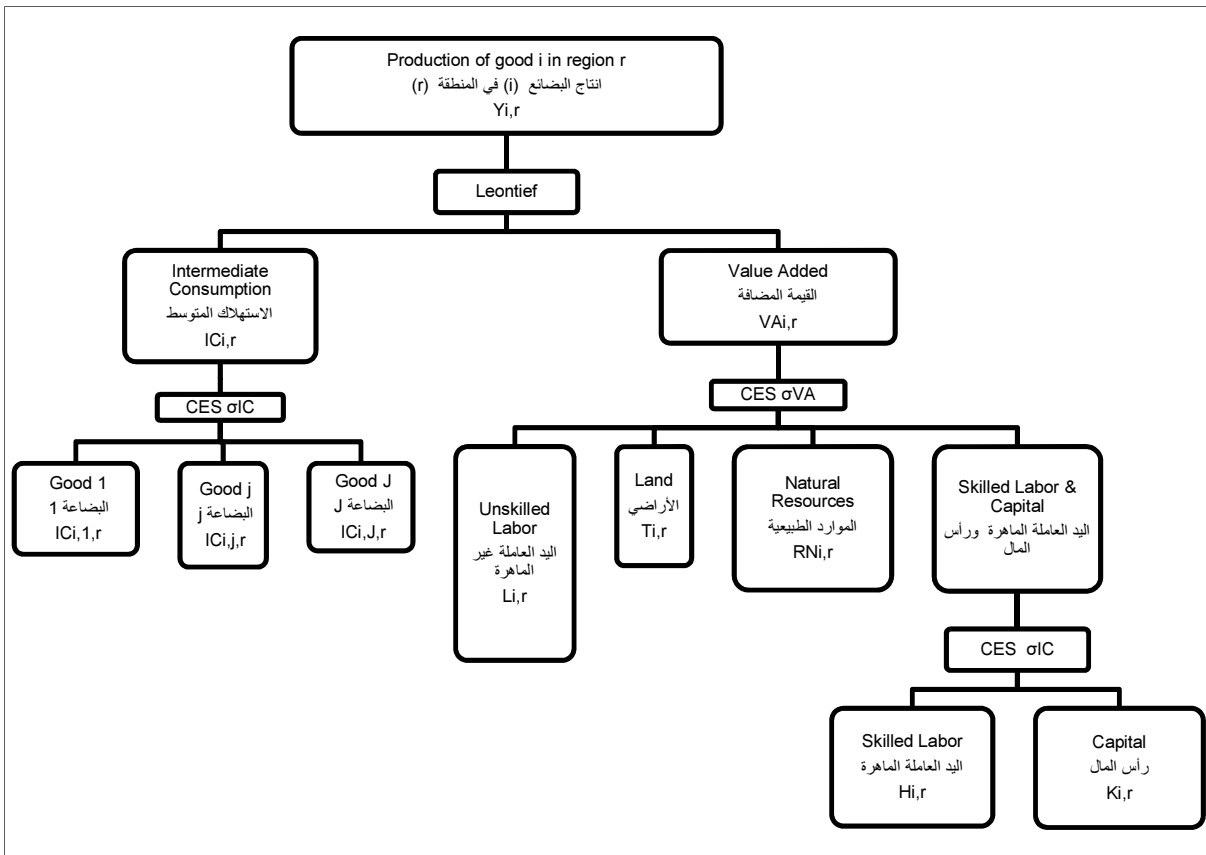
1- النموذج الأساسي

ميراج في نسخته الأساسية هو نموذج ديناميكي يمثل التجارة العالمية في إطار التوازن العام، وقد جرى تطويره في عام 2002. وجرى نمذجة الإنتاج والاستهلاك في مختلف دول العالم بالاعتماد على مجموعة متناسقة ومتكاملة من جداول المدخلات والمخرجات، ومصفوفات الحسابات الاجتماعية (SAM). ويشمل النموذج مجموع التدفقات المالية والتجارية بين المناطق والقطاعات والأسعار المرتبطة بهذا النظام.

(أ) جانب العرض

يفترض النموذج التكامل المثالي بين القيمة المضافة ومجموع الاستهلاك الوسيط الكلي على طريقة Leontief.

الشكل 4- هيكلية جانب العرض في نموذج ميراج



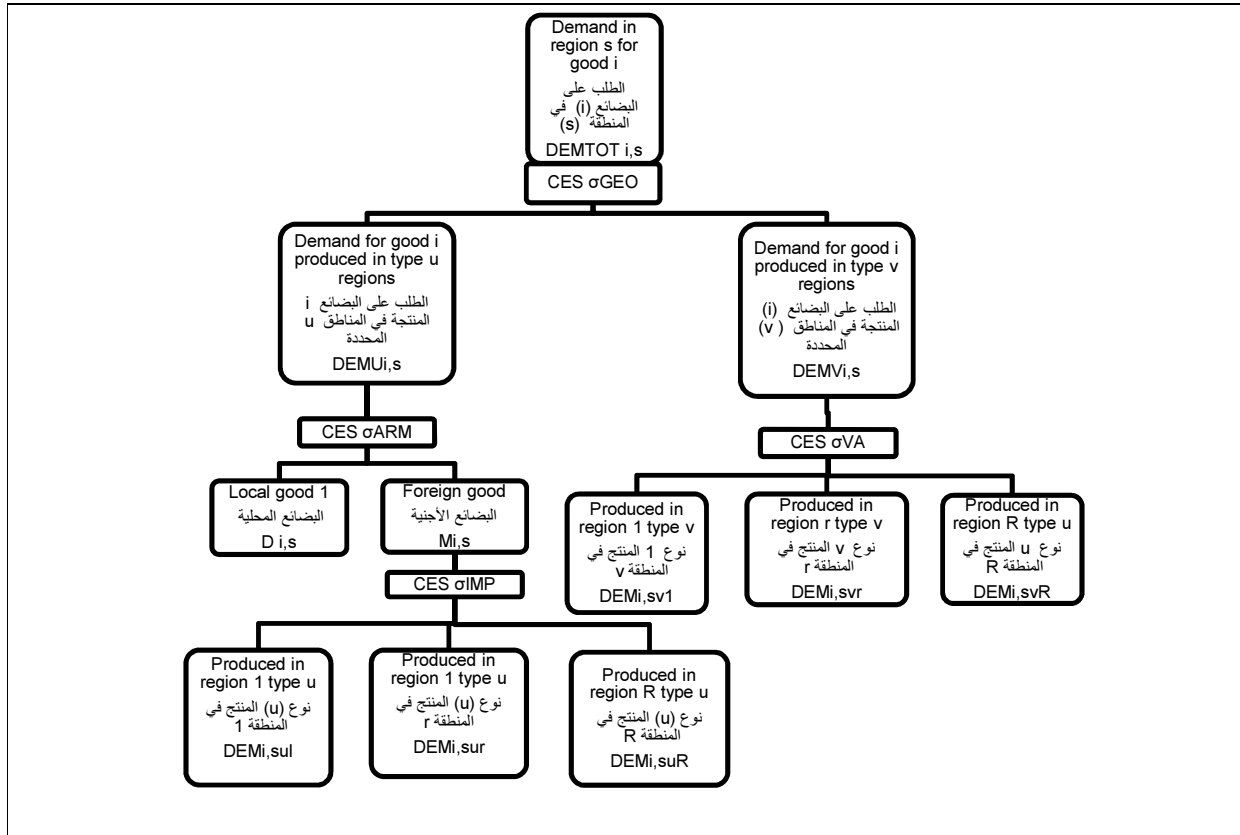
القيمة المضافة وعوامل الإنتاج: في كل منطقة (r) وفي كل قطاع (i)، تتمثل القيمة المضافة في استخدام خمسة عوامل إنتاج هي: رأس المال، والعمالة الماهرة، والعمالة غير الماهرة، والأراضي، والموارد الطبيعية (الشكل 4). القيمة المضافة هي دالة إنتاج بمرونة إحلال ثابتة (CES) للموارد والأراضي الطبيعية والعمالة غير الماهرة. وتجمع حزمة CES رأس المال والعمالة الماهرة، مما يمكن من أخذ التكامل النسبي بين رأس المال المادي والبشري في الاعتبار. وبما أن نموذج ميراج ديناميكي، تتطور عوامل الإنتاج من سنة إلى أخرى. فالقوى العاملة بشقيها الماهرة وغير الماهرة تنمو بناءً على التوقعات الديمغرافية التي تقدمها منظمة العمل الدولية، في حين ينمو مستوى رأس المال بطريقة ذاتية (Endogenous) حيث يأخذ النموذج بعين الاعتبار مستويات الاستثمار في كل المناطق والقطاعات.

الاستهلاك الوسيط: تستخلص تركيبة الاستهلاك الوسيط حسب القطاعات من الدالة المتداخلة للإنتاج بمرونة الإحلال الثابتة، وينطبق ذلك أيضاً على تركيبة الاستهلاك النهائي. ينبع التكوين القطاعي للاستهلاك الوسيط من وظيفة CES ويستثنى المنشأ الجغرافي للمنتج على نفس التكوين للاستهلاك النهائي.

(ب) جانب الطلب

مستوى الاستهلاك والادخار: في النسخة الأساسية، تشكل الحكومة والمستهلكون كياناً إقليمياً واحداً، يخصص حصة ثابتة من دخله للإدخار، ويستخدم الباقي لشراء السلع الاستهلاكية النهائية.

الشكل 5- هيكلية جانب الطلب في نموذج ميراج



الطلب على السلع: يحدد طلب الاستهلاك النهائي والوسيط والسلع الرأسمالية عن طريق سلسلة من الأشجار المتداخلة المبينة في الشكل 5 وذلك لتحديد الطلب على منتجات كل بلد (j) من كل طرف (i). ويمكن هذا الهيكل من التفريق بين الطلب على البضائع المحلية والأجنبية باتباع منهجية Armington. ثم يقع تمايز المنشأ الجغرافي بالأخذ بعين الاعتبار التمييز الأفقي بين المنتجات.

2- نمذجة الاستثمار والاستثمار البيئي المباشر

تمت نمذجة الاستثمار والاستثمار البيئي المباشر بنفس الطريقة، أي أن المقتضيات الاقتصادية نفسها تطبق على قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمر المحلي والأجنبي. يتم توزيع الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات والمناطق وفقاً لنمط الإدخار الأولي ومعدل العائد على رأس المال مع مرونة α :

$$INV(i, r, s) = a_{i,r,s} B_r K T O T_{i,s} e^{\alpha \left(\frac{w_{i,s}^K}{P_s^K} - \delta \right)}$$

حيث يمثل $INV(i, r, s)$ بلد ما أو مجموعة بلدان (r) في القطاع (i) لبلد أو مجموعة بلدان أخرى (s)، و $K T O T_{i,s}$ هو إجمالي رأس المال من القطاع (i) في المنطقة (s)، و $w_{i,s}^K$ هو معدل عائد رأس المال في القطاع، و P_s^K هو سعر البضاعة المالية الرئيسية في المنطقة (s)، و $a_{i,r,s}$ هو عامل باطني متغير للنمو، في حين أن B_r هو عامل متغير معبر (Calibrated parameter).

$$B_r = \frac{S_r}{\sum_{i,s} a_{i,r,s} P_s^K K T O T_{i,s} e^{\alpha \left(\frac{w_{i,s}^K}{P_s^K} - \delta \right)}}$$

δ هو معدل الإستهلاك من رأس المال.

ويفترض "ميراج" أن يكون رأس المال المركب غير متحرك، ويتم تعديل أسهم رأس المال تدريجياً عن طريق الاستثمار واستهلاك الدين.

3- التعديلات والإضافات

لغرض هذه الدراسة، أدخلت مجموعة من التعديلات على النسخة الأصلية لميراج. وقد شملت هذه التعديلات: (أ) البطالة، لما لها من أهمية في المنطقة العربية، (ب) الهجرة وتحويلات العاملين، (ج) تفصيل دور الحكومة. وتمت نمذجة الروافع الاقتصادية التي تم تقديمها في الجزء الأول بمختلف ركائزها.

4- نمذجة البطالة

تفترض النسخة الأساسية من نموذج ميراج أن سوق العمل مثالي وأن مرونة الأجور تمكن من استيعاب كل الصدمات التي يتعرض لها هذا السوق. وهذا يعني أن هذه النسخة لم تأخذ قضية البطالة في الاعتبار. غير أن البطالة في الدول العربية تشكل قضية أساسية، وهي من أبرز أسباب فشل العملية الإنمائية في المنطقة. والدول العربية المتوسطة تحتاج إلى إنشاء أكثر من مليون ونصف مليون وظيفة إضافية سنوياً على مدى السنوات

العشر المقبلة لتوفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، دون تغيير عدد العاطلين عن العمل²³. وأشار تقرير الإسكوا²⁴ إلى أن أسواق العمل في الدول العربية غير مثالية، وإنتاجية العمال أقل بكثير من مستوى الحد الأدنى للأجور. وعلى ضوء ما تقدم، جرى اعتماد منهجية هاريس تودارو لنمذجة البطالة ومعايرة الحد الأدنى للأجور بصفة ديناميكية.

5- نمذجة الهجرة وتحويلات العمالة

عند أخذ عامل الهجرة بعين الاعتبار، يحدد التطور الديمغرافي في البلد (r) خلال الفترة (t) على الشكل التالي:

$$L(r, t) = L(r, t - 1)(1 + g^L(r, t)) + \sum_s [FMIG^L(s, r, t) - FMIG^L(r, s, t)]$$

$$H(r, t) = L(r, t - 1)(1 + g^H(r, t)) + \sum_s [FMIG^H(s, r, t) - FMIG^H(r, s, t)]$$

حيث تمثل $L(r, t)$ و $H(r, t)$ مستوى العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة في البلد r في الفترة t، بينما تمثل $g^L(r, t)$ و $g^H(r, t)$ معدل النمو الطبيعي للعمالة (الماهرة وغير الماهرة) و $FMIG^L(s, r, t)$ و $FMIG^H(s, r, t)$ تدفقات العمالة الماهرة وغير الماهرة من المنطقة (s) إلى المنطقة (r).

أما مخزون العمالة المهاجرة (الماهرة وغير الماهرة) من المنطقة (s) في المنطقة r $MIG^H(s, r, t)$ و $MIG^L(s, r, t)$ وفقاً للديناميكية التالية:

$$MIG^H(s, r, t) = MIG^H(s, r, t - 1) + FMIG^H(s, r, t)$$

$$MIG^L(s, r, t) = MIG^L(s, r, t - 1) + FMIG^L(s, r, t)$$

وانطلاقاً من أن مستوى التحويلات النقدية ثابت $S_REM(r, s)$ ، يصبح مستوى تحويلات العمال من المنطقة (r) إلى المنطقة (s) كالتالي:

$$REM(r, s, t) = S_REM(MIG^L(s, r, t) + MIG^H(s, r, t))$$

6- نمذجة السياسات التجارية بما فيها سياسة حماية الصناعات الوليدة

اعتمدت نمذجة السياسات التجارية على قاعدة بيانات MacMAP، التي تتكون من أربعة عناصر (البلد المستورد، والمنتجات، والبلد المصدر، وأداة الحماية) حول الوصول إلى الأسواق. واستخدمت هذه القاعدة في تقدير الأفضليات وتآكلها المحتمل، لأنها تشمل جميع الاتفاقيات التفاضلية الإقليمية بين جميع الدول بشكل فردي. وتغطي 5111 سلعة (النظام منسق على مستوى 6 أرقام (HS6)) من خلال الرسوم القيمية، والرسوم المحددة، والرسوم المجمعة، والرسوم التفاضلية المرتبطة بالكميات، ورسوم مكافحة الإغراق. وتوفر هذه القاعدة جميع

البيانات المرتبطة بالتجارة ولا سيما حول القيود المفروضة في أسواق 163 دولة مع 208 شركاء تجاريين. وقد استخدمت لتحديد مستويات التعرفة الجمركية وسياسات حماية الصناعات الناشئة على مستوى المنطقة. واقترحنا ان تطبق الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي العربي تعرفه موحدة بحلول عام 2017، وذلك باعتماد هيكل التعريفات الجمركية الدنيا التي تطبقها الدول العربية المرتبطة باتفاقات تجارة حرة مع دول الإتحاد الأوروبي على وارداتها من خارج الاتحاد. وتجدر الإشارة إلى أن فرضية أن تستبدل بقية دول العالم التعريفات الجمركية التي كانت تطبقها على الدول العربية بتعريفات تتلاءم وهيكل التعرفة العربية الموحدة الجديدة أمر وارد، مما يعني فقدان بعض الامتيازات التجارية. وقد يتأثر الأردن والمغرب على سبيل المثال بذلك في السوق الأمريكية، نظراً لارتباطهما معها باتفاقات تجارة حرة. أما عن سياسات حماية الصناعات الناشئة، فقد اقترحنا رفع مستويات الحماية على القطاعات ذات التقنية العالية (الصناعات الكيميائية، والصناعات الميكانيكية، والصناعات الإلكترونية، والصناعات المعدنية) وذلك بقيام كل الدول العربية برفع مستويات حمايتها إلى أعلى المستويات في المنطقة.

7- نمذجة سياسات دعم الاستثمار

جرت نمذجة سياسات دعم الاستثمار من خلال قيام الدول الخليجية بدعم مردود رأس المال في القطاعات ذات التقنية العالية نفسها بنسبة 5 في المائة، في ما يشكل إعانة مالية مباشرة لهذه القطاعات.

8- نمذجة سياسات الاستثمار العام

لا تأخذ النسخة الأساسية لميراج في الاعتبار الاستثمار العام، لذلك كان لا بد من إنشاء قاعدة بيانات عالمية لنسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم ذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعلى معطيات محلية، لتكملة بعض البيانات المتعلقة بالدول العربية، مع تطعيم قاعدة بيانات جيتاب بهذه المعلومات (الجدول 4).

الجدول 4- نسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
5.27	5.27	5.27	5.27	5.27	5.27	5.27	5.27	5.27	5.27	5.27	5.27	5.27	5.96	المغرب
7.95	7.95	7.95	7.95	7.95	7.95	7.95	7.95	7.95	7.95	7.95	7.95	7.95	7.95	الإمارات العربية المتحدة
6.01	6.01	6.01	6.01	6.01	6.01	6.01	6.01	6.01	6.01	6.01	6.01	6.01	4.22	البحرين
1.85	1.85	1.85	1.85	1.85	1.85	1.85	1.85	1.85	1.85	1.85	1.85	1.85	2.47	البرازيل
7.48	7.48	7.48	7.48	7.48	7.48	7.48	7.48	7.48	7.48	7.48	7.48	7.48	7.51	مصر
2.68	2.67	2.66	2.66	2.65	2.65	2.64	2.64	2.63	2.63	2.62	2.62	2.62	2.32	الاتحاد الأوروبي
4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	4.53	5.40	الكويت
15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.2	عمان
8.80	8.80	8.80	8.80	8.80	8.80	8.80	8.80	8.80	8.80	8.80	8.80	8.80	8.70	قطر
4.08	4.08	4.02	3.98	3.93	3.89	3.86	3.83	3.80	3.77	3.75	3.73	3.71	3.72	باقي العالم
7.77	7.77	7.77	7.77	7.77	7.77	7.77	7.77	7.77	7.77	7.77	7.77	7.77	7.10	المملكة العربية السعودية
2.75	2.75	2.75	2.75	2.75	2.75	2.75	2.75	2.75	2.75	2.75	2.75	2.75	4.00	تونس
3.22	3.22	3.22	3.22	3.22	3.22	3.22	3.22	3.22	3.22	3.22	3.22	3.22	3.22	تركيا
2.54	2.54	2.54	2.54	2.54	2.54	2.54	2.54	2.54	2.54	2.54	2.54	2.54	2.54	الولايات المتحدة الأمريكية
7.27	7.27	7.27	7.27	7.27	7.27	7.27	7.27	7.27	7.27	7.27	7.27	7.27	7.27	الجزائر + ليبيا
4.56	4.64	4.73	4.85	4.98	5.14	5.33	5.55	5.79	6.06	6.36	6.62	6.88	5.57	بقية دول المشرق
8.06	8.06	8.06	8.06	8.06	8.06	8.06	8.06	8.06	8.06	8.06	8.06	8.06	8.19	الهند
9.08	9.08	9.08	9.08	9.08	9.08	9.08	9.08	9.08	9.08	9.08	9.08	9.08	9.08	إيران
21.1	21.0	21.0	21.0	20.9	20.9	20.9	20.8	20.8	20.7	20.7	20.6	20.6	20.5	الصين
3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	اليابان

المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام النموذج القياسي.

9- نمذجة أثر البحث والتطوير على النمو

منذ تحليل سولو للنمو الاقتصادي في عام 1957، أكد الاقتصاديون مساهمة الإنفاق على البحث والتطوير في تحسين الإنتاجية. وشرح نموذج مخزون رأس المال D & R الذي عرضه غريليتشز²⁵ هذه المساهمة، واعتبر أن مخزون المعرفة هو في حد ذاته عامل من عوامل الإنتاج: فأنشطة البحث والتطوير إضافة إلى المخزون الحالي من المعرفة تمكن من تحسين نوعية المنتجات، أو من الحد من تكاليف إنتاج السلع والخدمات وزيادة الإنتاجية. وقد اعتبرت هذه المقاربة من المبادئ المركزية لنظريات النمو الجديدة²⁶. ولنمذجة العلاقة بين الإنفاق على البحث والتطوير والإنتاجية، اعتمدت هذه الدراسة على المسح النظري الذي أجراه ويزر²⁷ في عام 2007 والذي استعرض فيه أبرز الأبحاث التي تناولت هذه العلاقة. وقد خلص هذا المسح إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير من دراسة إلى أخرى في العائدات المقدرة، فإن النتائج تشير بوضوح إلى وجود علاقة إيجابية وقوية بين الإنفاق على البحث والتطوير ونمو الناتج أو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج. ولكنه أكد أن المعدل الوسيط للمرونة يتراوح بين 0.10 و0.13. لذلك اعتمدنا على هذا المعدل لربط نمو الانتاجية في نموذج ميراج بإنفاق كل دولة على البحث والتطوير.

$$TFP(r, t) = TFP0(r, t)RD(r, t)^{0.1}$$

ولأهداف النمذجة، اقترح اعتماد الدول العربية لسياسات بحث وتطوير موحدة. فقمنا بربط تطور الانتاجية في كل دولة عربية بمجموع ما تنفقه باقي الدول العربية الأخرى ولكن باعتماد مرونة أقل (عشر مرونة إنفاق الدولة المعنية)، بحيث تصبح علاقة الانتاجية بإنفاق كل الدول العربية على البحث والتطوير كالتالي:

$$TFP(r, t) = TFP0(r, t)RD(r, t)^{0.1} \left(\sum_{s \neq r} RD(s, t) \right)^{0.01}$$

10- نمذجة أثر الحوكمة على النمو

لنمذجة أثر الحوكمة على النمو، جرى تطعيم النموذج المحوري ميراج بنتائج أبحاث ريفيرا باتيز²⁸ وهو إطار تحليلي وإحصائي حلل العلاقة بين الديمقراطية والنمو بالاستناد إلى مستوى الحوكمة ونوعية المؤسسات. وترتكز هذه العلاقة على الآلية التي يتطلبها النظام الديمقراطي، الذي يسمح للأفراد والجماعات بالتعبير السلمي للمطالبة بعملية التغيير السياسي للحكومات الفاسدة أو غير المنتجة. وتؤثر هذه الآلية في عمل الحكومات، إذ تذكرها أنها تحت وصاية الشعب، وأن استمراريتها رهن بنوعية الحياة التي تؤدي سياساتها إليها. لكن الوضع يختلف في النظم الشمولية التي لا سبيل لتغييرها إلا بالقوة. وقد اعتمد الباحثون على نموذج "سولو" الكلاسيكي للنمو بعد تطعيمه بدليلين أساسيين. الأول يركز إلى مؤشر مؤسسة بيت الحرية للحقوق السياسية، ويقاس متانة

Griliches, Z. (1980), R&D AND THE PRODUCTIVITY SLOWDOWN, NBER WORKING PAPER SERIES 25
Working Paper No. 434.

Romer, P. (1990), Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, 1990, vol. 98, No. 5, p. 2 26

Leo Sveikauskas, "R&D and productivity growth: a review of the literature", Bureau of Labor Statistics, 27
Working Paper No. 408 (Washington, D.C., September 2007).

Rivera-Batiz, F. L. (2002), Democracy, Governance, and Economic Growth: Theory and Evidence, Review 28
of Development Economics, 6(2), 225-247, 2002.

المؤسسات الديمقراطية من خلال مجموع نقاط من 1 للأنظمة غير الشمولية والقمعية الى 7 للمؤسسات الأكثر ديمقراطية؛ والثاني يركز إلى مؤشر نوعية الحكم وتتراوح نقاطه بين الصفر للأداء المؤسسي الأسوأ وواحد للأداء الأفضل. ويتكون هذا الدليل من مؤشرين إثنيين. الأول هو مؤشر نوعية المؤسسات الحكومية بالاستناد إلى قاعدة بيانات مؤسسة "خدمات الأخطار السياسية"²⁹ التي تحتوي على بيانات تقييمية لحالة المؤسسات الحكومية: (1) النظام والقانون، (2) نوعية الإدارة، (3) الفساد، (4) خطر المصادرة، (5) احترام الحكومات للعقود الموقعة. والثاني يقيس درجة انفتاح الدول على التجارة الدولية، بالاعتماد على مؤشر الانفتاح التجاري الذي صممه ساكس وورنر³⁰ والذي يقيس عدد السنوات بين عامي 1950 و1990 التي كان الاقتصاد خلالها منفتحاً على التجارة الدولية. وقد بينت النتائج علاقة إيجابية ومقبولة إحصائياً بين الديمقراطية ومعامل الانتاج الكلي، حيث تبين أن زيادة درجة واحدة في الانحراف المعياري لمؤشر الديمقراطية (ما يعادل 1.9 نقطة) تتوافق مع زيادة في معدل نمو حصة الفرد من الناتج. وبناءً على هذه الأبحاث، تبين أن تحسن دول مثل تونس، مصر والمغرب بنقطتين على جدول ريفيرا باتيز سيفضي الى تحسن في إجمالي انتاجية عوامل الانتاج بنسبة 0.8 في المائة سنوياً، في مقابل 0.4 في المائة في باقي الدول العربية. أما في حال السيناريو الكارثي، فتنخفض انتاجية عوامل الانتاج بنسبة 0.8 في المائة سنوياً في دول مثل تونس، المغرب ومصر، وبنسبة 0.4 في المائة في باقي الدول العربية.

$$TFP0(r, t) = TFP0(r, t - 1)(1 + g^{gov})$$

حيث g^{gov} هو عامل متغير قيمته تتراوح بين (-0.8%، -0.4%، 0.4% و0.8%) بحسب الجدول 5.

الجدول 5- قيمة g^{gov} حسب المناطق العربية والسيناريوهات (بالنسبة المئوية)

المملكة العربية السعودية	عند مواصلة الاعتماد على النماذج السائدة قبل عام 2011	حسب سيناريو الإقلاع الاقتصادي	حسب سيناريو التدهور في مستويات التنمية
0	0.4	-0.4	المملكة العربية السعودية
0	0.4	-0.4	الكويت
0	0.4	-0.4	الإمارات العربية المتحدة
0	0.4	-0.4	قطر
0	0.4	-0.4	البحرين
0	0.4	-0.4	عُمان
0	0.4	-0.4	الجزائر + ليبيا
0	0.8	-0.8	مصر
0	0.8	-0.8	المغرب
0	0.8	-0.8	تونس
0	0.8	-0.8	بقية دول المشرق العربي

29 شركة تتخصص بالقيام بتقييم المخاطر للمستثمرين الدوليين.

30 Sachs, J. D. and Warner, A. (1995), "Economic Reform and the Process of Global Integration," Brookings Papers on Economic Activity, 1 (1995): 1-95.

باء- السيناريوهات

اعتمدت السيناريوهات على المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الروافع التنموية الثلاث أي (أ) الإطار المؤسسي والحوكمة؛ و(ب) سياسات دعم التصنيع وما تتضمنه من عناصر أساسية كالأستثمار الحكومي، وبرامج دعم الأستثمار، وسياسات دعم الأبحاث والتطوير وحماية الصناعات الوليدة؛ و(ج) التكامل الإقليمي. فقمنا بمحاكاة المتغيرات المفترضة لمعرفة تأثيرها على عملية التنمية الاقتصادية.

1- سيناريو الإقلاع الاقتصادي

يعتمد سيناريو الإقلاع الاقتصادي على ما يمكن وصفه "بدومينو التنمية" الذي تؤدي فيه الدول النفطية دور المحرك الأول، لتوفر المساحات المالية والبنى التحتية اللازمة فيها. وينبغي أن يترافق هذا الدور مع تمكين التعاون والتكامل مع الدول العربية الأخرى، لحماية السلع والصناعات العربية وإعطائها الأولوية على المستوردات، وفي نفس الوقت إعطاء الأولوية لليد العاملة العربية في عملية النهوض بالتصنيع، للتوصل إلى سيناريو رابح-رابح للمنطقة ككل. ويبيّن الجدول 6 أن عملية الإقلاع الاقتصادي تحتاج إلى تحسّن مؤشرات الحوكمة والديمقراطية بحوالي نقطتين في دول المغرب والمشرق العربي ومصر، مدفوعة بنجاح الانتفاضات الشعبية، وبارساء قواعد أفضل للحوكمة عبر دعم مسارات الشفافية والمساءلة في عمل الإدارة العامة، وبنجاح عملية التحول الديمقراطي والانتقال إلى مرحلة الاستقرار السياسي. أما دول الخليج العربي فيفترض أن تسجل تحسناً في مؤشرات الديمقراطية والحوكمة نتيجة لتأثيرها بعملية التحول الديمقراطي التي أصابت المنطقة ككل، غير أن هذا التحسن لن يصل إلى المستوى المسجل في الدول الأخرى، بل سيقصر على نقطة واحدة، لأنه لن يعدو كونه مجموعة من الإصلاحات على آليات الحكم وإدارة الصالح العام.

وفي هذا الإطار، يُتوقع أن تقوم الدول النفطية بزيادة معدلات الأستثمار العام لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في النمو. لذا، يفترض هذا السيناريو أن تزيد نسبة الأستثمار العام بحوالي 50 في المائة في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وكل من الجزائر وليبيا. كما يفترض أن تزيد بحوالي 20 في المائة في مصر التي ستستفيد من قاعدتها الإنتاجية ومن حالة الاستقرار الذي تمر به، ومن الدعم الذي يمكن الحصول عليه من مؤسسات التمويل الدولية والدول الإقليمية، بالإضافة إلى تحسن ملاءتها المالية وارتفاع الثقة بإمكانيات النهوض الاقتصادي فيها، ما يسمح لها بالاقتراض من السوق الدولية، وبفوائد تشجيعية. أما دول المشرق فعلى الرغم من استقرارها السياسي والتزامها باستراتيجيات التنمية، فمحدودية المساحات المالية المتوفرة لديها وتضخم المديونية العامة في بعض الدول كالأردن ولبنان سيعيقان زيادة نسب الأستثمار العام. لذلك، يتوقع أن تحافظ هذه الدول على معدلات الأستثمار المسجلة في المرحلة التي سبقت عام 2011. وفي إطار مسار التصنيع، ستقوم الدول النفطية بدعم الأستثمارات في قطاعات التصنيع بحوالي 20 في المائة، مما يساعدها على خلق ميزتها التنافسية في السوق الدولية. أما فيما يتعلق بالروافع الثلاث، فيفترض السيناريو زيادة في الإنفاق على البحث والتطوير بحوالي 50 في المائة في جميع الدول العربية، على أن يكون ذلك في إطار استراتيجية عربية مشتركة للبحث والتطوير في المجال الصناعي، تقوم على استيراد التكنولوجيا المتطورة وتوطينها وتمويل مشاريع تطويرها مع ما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة النظام التعليمي لبناء اقتصاد المعرفة. وستعتمد الدول العربية معايير موحدة فيما يتعلق بحماية الصناعات الوليدة في المنطقة وإعطائها الأولوية على التصنيع الوافد من المناطق الأخرى. وبمعنى آخر، ستلغي الدول العربية التعريفات الجمركية على منتجات التصنيع العربي في مقابل رفع التعريفات إلى الحدود نفسها التي اعتمدتها دول شرق آسيا إبان المراحل الأولى من عملية إقلاعها الاقتصادي. وستأخذ الدول العربية الإجراءات المناسبة للحد من كلفة الشحن التجاري بين الدول العربية وتقليصها بحدود 50 في المائة، ومن ضمنها التوافق على اتحاد جمركي يضمن حرية نقل البضائع وحركة العمال بين الدول العربية، بما يساعد على تلبية الطلب على العمل في الدول التي لديها فائض في اليد العاملة.

الجدول 6- فرضيات سيناريو الإقلاع الاقتصادي

3- التكامل الإقليمي	1- سياسات دعم التصنيع				2- الحوكمة والديمقراطية	
	حماية الصناعات الوليدة	البحث والتطوير	دعم الاستثمار	الاستثمار العام		
تراجع كلفة النقل بين الدول العربية بنسبة 50 في المائة. الوصول الى اتحاد جمركي عربي يتكامل مع سياسات الحماية المعتمدة. اعتماد سياسة تكامل من حيث تلبية الطلب على العمل في الدول التي ستساهم في عملية النمو.	سياسات حماية جمركية مشتركة لجميع الدول العربية	زيادة الانفاق على البحث والتطوير بنسبة 50 في المائة بما يمول استراتيجية المنطقة في هذا المجال	دعم الاستثمارات في قطاعات التصنيع بحوالي 10 في المائة في الجزائر وليبيا	زيادة الاستثمار العام بنسبة 50 في المائة في كل من الجزائر وليبيا	تحسن كبير في مؤشرات الأداء الحكومي	دول المغرب العربي
			دعم الاستثمارات في قطاعات التصنيع بحوالي 20 في المائة	زيادة الاستثمار العام بنسبة 50 في المائة	تحسن متوسط في مؤشرات الأداء الحكومي	دول مجلس التعاون الخليجي
			لا دعم للاستثمارات	زيادة الاستثمار العام بنسبة 20 في المائة	تحسن كبير في مؤشرات الأداء الحكومي	مصر
			لا دعم للاستثمارات	زيادة الاستثمار العام بنسبة 10 في المائة	تحسن متوسط في مؤشرات الأداء الحكومي	دول المشرق العربي

2- سيناريو التدهور في مستويات التنمية - تراجع مسار التنمية العربية الى أسوأ مما كان عليه قبل عام 2011

يقوم السيناريو الثاني على فرضية استمرار حال انعدام الاستقرار السياسي والأمني الى عام 2025، مع ما يستتبعه ذلك من أزمات اجتماعية وسياسية ذات انعكاسات سلبية على عملية الإنتاج والأداء الحكومي. ويفترض هذا السيناريو أن تسجل تراجعات في مكونين أساسيين هما الحوكمة والاستثمار العام (الجدول 7). ذلك أن الفشل في عملية التحول الديمقراطي السريع سيؤثر سلباً على ديناميكية الحياة الديمقراطية، وبالتالي على المؤسسات والأطر المنتخبة أو التي تمثل الشرعية، وعلى المؤسسات الحكومية، ما يهدد بتراجع أدائها وفعاليتها حتى عن المستوى الذي كانت عليه قبل عام 2011. لذلك، يفترض هذا السيناريو أن تتراجع مؤشرات الديمقراطية والحوكمة بنقطتين في كل من مصر ودول المشرق والمغرب حيث الانتفاضات الشعبية ومخاض التحول الديمقراطي. ويدعم هذه الفرضية التطورات المتسارعة في كل من مصر وليبيا والجمهورية العربية السورية (التي تعرضت الى تدمير ممنهج وشبه كلي للبنى التحتية الإنتاجية والمؤسسية)، في حين يفترض أن تتراجع هذه المؤشرات بشكل أقل في دول مجلس التعاون الخليجي، التي، باستثناء البحرين، لم تواجه ما يمكن اعتباره انتفاضات شعبية يمكن أن تهدد أمنها المجتمعي والسياسي. غير أن هذا لا يعني بالضرورة التحييد الكلي للأداء الحكومي في هذه الدول عن الاضطرابات السياسية في الجوار العربي، بالتالي فإنه يتوقع أن تتراجع مؤشرات الحوكمة بنقطة واحدة. وينسحب هذا الوضع على الاستثمارات الحكومية التي يتوقع أن تتراجع بحوالي 50 في المائة في مصر

ودول المشرق والمغرب كما يتوقع أن تتراجع مؤشرات الحوكمة، ما سيؤدي الى تراجع العملية الإنتاجية بشكل عام والموارد الحكومية بشكل خاص. وستندهور الملاءة المالية لهذه الدول في الأسواق الدولية ما سيحد من قدرتها على الاستدانة الخارجية ويهدد برفع أسعار الفوائد الى حدود قياسية. وتجدر الإشارة الى أن معظم هذه الدول، باستثناء الجزائر وليبيا، تعاني أصلاً من محدودية المساحات المالية المتوفرة. ولا بد من التذكير في هذا الإطار بأن الاستمرار بحالة عدم الاستقرار ستؤدي الى دخول الدول التي شهدت أحداث عام 2011 في اقتصاديات الأزمة مع ما تشكله من حتمية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي وتركيزه على الإنفاق الجاري في محاولة الحفاظ على البنى المؤسسية الحكومية وتفادي المزيد من التشققات على مستوى البيروقراطية الحكومية. وغالباً ما ترافق هذه الحالات سياسات إنفاق شعبية لا تولد عائدات على الإنتاجية. أما دول الخليج العربي التي تتمتع بفوائض مالية متضخمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، فيفترض أنها وفي أسوأ الأحوال ستبقي على معدلات الاستثمار العام نفسها كما كانت قبل العام 2011، مدفوعة بالحاجة الى المحافظة على المستوى نفسه من الثبات في العملية الإنتاجية، بالإضافة الى حاجتها الى الاحتفاظ باحتياطي من السيولة يمكنها من تمويل بعض السياسات الإنفاقية التوسعية التي تستخدم لاحتواء أي خضة اجتماعية. وأما سياسات دعم الاستثمار، فيفترض السيناريو أنها غير متوفرة، ولا تدخل ضمن أولويات السياسات الاقتصادية في المنطقة العربية. وفي هذا الإطار، يبقى الإنفاق على البحث والتطوير وتبقى السياسات الحمائية المعتمدة في الدول العربية من دون أي تغيير، في حين ترتفع كلفة الشحن التجاري ما بين الدول العربية بنسبة 50 في المائة.

الجدول 7- فرضيات سيناريو التدهور الاقتصادي

3- التكامل الإقليمي	2- سياسات دعم التصنيع				1- الحوكمة والديمقراطية	
	حماية الصناعات الوليدة	البحث والتطوير	الإنفاق الاستثماري	الاستثمار العام		
ارتفاع كلفة النقل ما بين الدول العربية بنسبة 50 في المائة	لا تغيير	لا تغيير	لا يوجد دعم للمشاريع الاستثمارية	تراجع الاستثمار الحكومي بحوالي 50 في المائة	تراجع كبير في مؤشرات الحوكمة	دول المغرب العربي
			لا يوجد دعم للمشاريع الاستثمارية	لا تغيير	تراجع متوسط في مؤشرات الأداء الحكومي	دول مجلس التعاون الخليجي
			لا يوجد دعم للمشاريع الاستثمارية	تراجع الاستثمار الحكومي بنسبة 50 في المائة	تراجع كبير في مؤشرات الأداء الحكومي	مصر
			لا يوجد دعم للمشاريع الاستثمارية	تراجع الاستثمار الحكومي بنسبة 50 في المائة	تراجع كبير في مؤشرات الأداء الحكومي	دول المشرق العربي

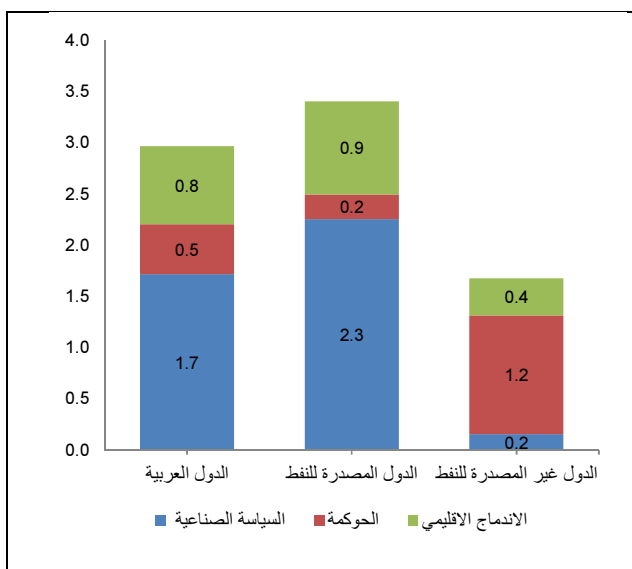
جيم- نتائج السيناريوهات

بالرغم من المدة القصيرة نسبياً فإن السيناريوهات الثلاثة المقترحة في هذه الدراسة تؤدي الى أوضاع مختلفة نسبياً.

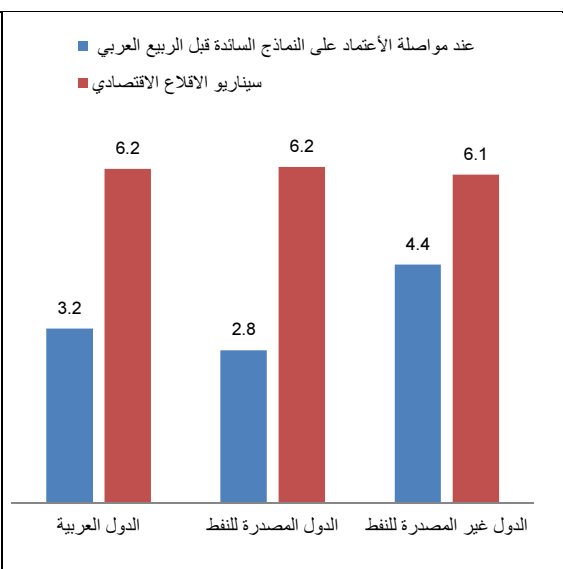
1- سيناريو الإقلاع الاقتصادي

يبين الشكل 6 أن اعتماد السياسات المقترحة في سيناريو الإقلاع الاقتصادي سيمكن من مضاعفة مستوى النمو الاقتصادي (في المنطقة العربية ككل) خلال الفترة 2015-2025. وسيوزع هذا النمو بشكل متساو نسبياً بين الدول العربية المصدرة للنفط التي ستتم بحوالي 6.2 في المائة في مرحلة الإقلاع، في مقابل 2.8 في المائة لو أنها حافظت على النسق السائد في مرحلة ما قبل العام 2011. أما الدول المستوردة للنفط، فستتم بحوالي 6.1 في المائة حسب سيناريو الإقلاع الاقتصادي، في مقابل 4.4 في المائة حسب السيناريو الأساسي. وعند تحليل بنية القوة الدافعة الرئيسية لهذا النمو (الشكل 7)، يتبين أن كل رافعة من الروافع الثلاث تساهم بصفة إيجابية في هذا الإقلاع. ويبين النموذج أن التكامل الإقليمي يمكن أن يساهم في 0.8 نقطة مئوية من النمو سنوياً، وأنّ تحسّن الحوكمة يضيف 0.5 نقطة مئوية، كما تضيف السياسة الصناعية 1.7 نقطة مئوية (بشكل أساسي نتيجة لزيادة الإنفاق على البحث العلمي). ويبين التحليل أن السياسات التصنيعية هي أهم عامل للنمو في الدول المصدرة للنفط، حيث تساهم في زيادة النمو بـ 2.3 نقطة سنوياً، في حين أن مساهمتها في نمو الدول غير المصدرة للنفط تكون في مستوى أدنى (0.2 نقطة مئوية). وتعوض الدول المستوردة للنفط عن الضعف في مساهمة السياسات التصنيعية في زيادة النمو بتحسين مؤشرات الحوكمة بحوالي 1.2 نقطة مئوية، في مقابل 0.2 في مجموعة الدول المصدرة للنفط.

الشكل 7- أسباب زيادة النمو بين عامي 2015 و2025 في مجموعات الدول العربية



الشكل 6- معدل النمو بين عامي 2015 و2025 في مجموعات الدول العربية

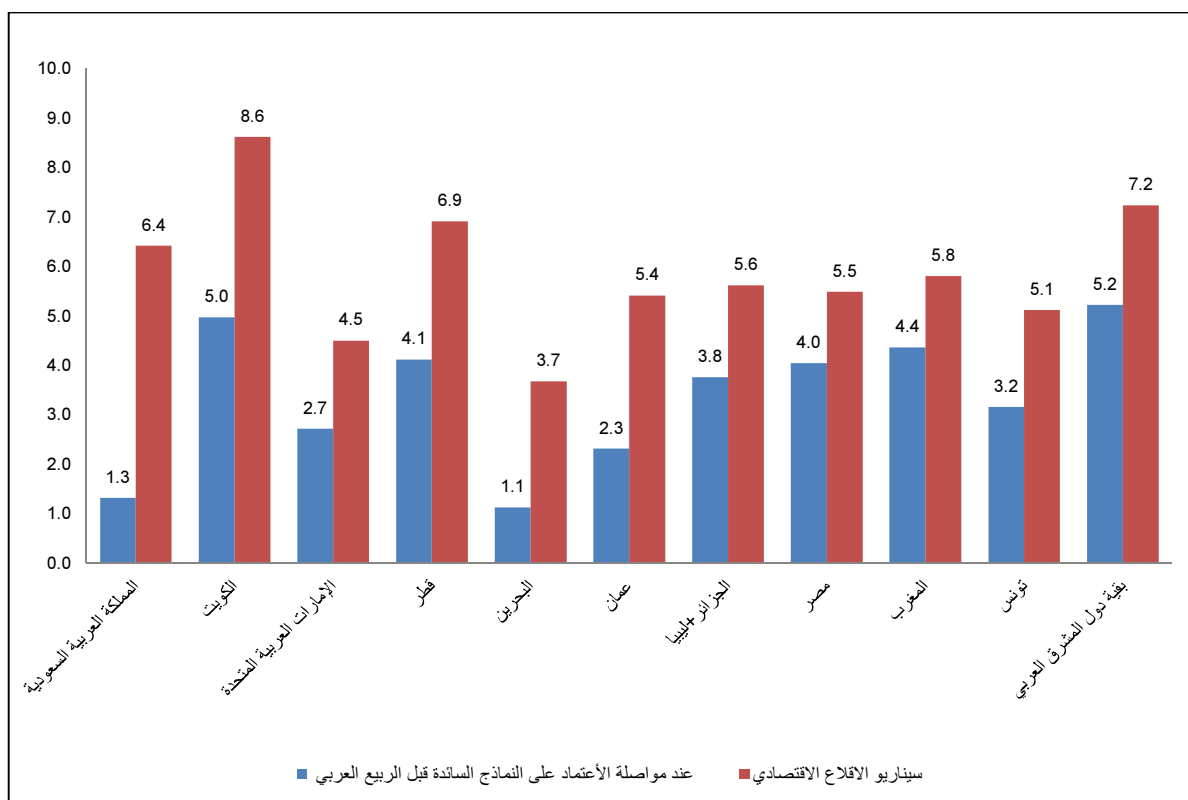


المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

ويشير الشكل 8 إلى أن جميع الدول العربية بلا استثناء (المأخوذة بعين الاعتبار في جيتاب)³¹ ستتمكن من رفع مستوى النمو فيها، ولو بنسب أعلى في دول الخليج العربي، ولا سيما أن نسبة النمو في قطر والمملكة العربية السعودية تتجاوز 6 في المائة، مع أن المسار الأساسي توقع أن تنمو بنسبة 4.1 و1.3 في المائة على

التوالي. وستتمكن الدول التي شهدت اضطرابات خلال السنوات الأخيرة من الاستفادة من تحسن مستويات الحوكمة ورفع ميزانية البحث والتطوير لرفع معدلات نموها بصفة ملحوظة، فتسجل تونس، والجزائر، وليبيا، ومصر، والمغرب معدلات نمو تتجاوز 5 في المائة سنوياً في الفترة 2015-2020. وستستفيد دول المشرق العربي الأخرى أي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان من سيناريو الإقلاع الاقتصادي حيث ستنمو بحوالي 7.2 في المائة سنوياً.

الشكل 8- معدل النمو في الدول العربية بين عامي 2015 و2025

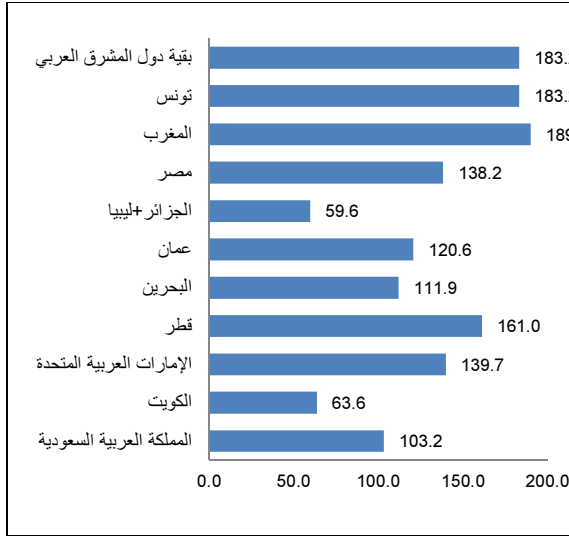


المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

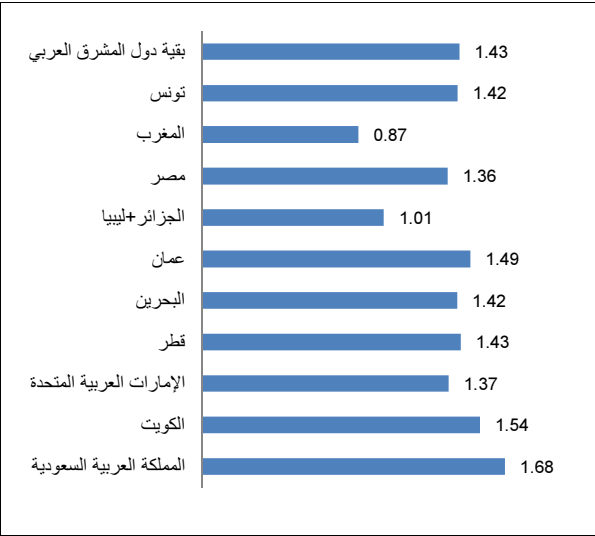
ويرجع هذا النمو إلى تحسن مستويات الإنتاجية في المنطقة (الشكل 9) نتيجة لتحسن مستويات الحوكمة، وزيادة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي والتطوير، ووضع سياسات مشتركة في هذا المجال على مستوى المنطقة. ويشير النموذج إلى أن إنتاجية المملكة العربية السعودية ستحقق 1.68 نقطة نمو إضافية مقارنة بالسيناريو الأساسي، بفضل رفع الموازنة المخصصة للبحث العلمي. وستزداد إنتاجية الدول التي شهدت اضطرابات خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى 1.42 نقطة في تونس، و1.36 في مصر، و1.43 في باقي دول المشرق. ويرجع هذا التحسن بالأساس إلى تحسن نظم الحوكمة وإلى الاستفادة من الآثار غير المباشرة لرفع موازنات البحث العلمي في الدول المصدرة للنفط، في إطار من التكامل العربي. ويرجع أيضاً إلى استفادة الدول من سياساتها الحمائية التي تعطي أفضلية قصوى للمنتجات العربية في الأسواق المحلية (الشكل 10). فهذا الوضع يمكن دولة كالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال من رفع مستوى صادراتها إلى الدول العربية بنسبة 103.2 في المائة بحلول عام 2025، في حين ترتفع صادرات الإمارات العربية المتحدة إلى الأسواق العربية بنسبة 139.7 في المائة،

وبنسبة 161 في المائة بالنسبة إلى قطر. وستستفيد دول أخرى من تنوع قاعدتها الاقتصادية لترفع من مستوى صادراتها إلى الدول العربية بشكل كبير (183.2 في المائة بالنسبة إلى تونس وبقية دول المشرق، و183.2 في المائة بالنسبة إلى مصر، و189.8 في المائة بالنسبة إلى المغرب).

الشكل 10- مستوى الصادرات نحو الدول العربية في عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي



الشكل 9- مستوى الإنتاجية في عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي



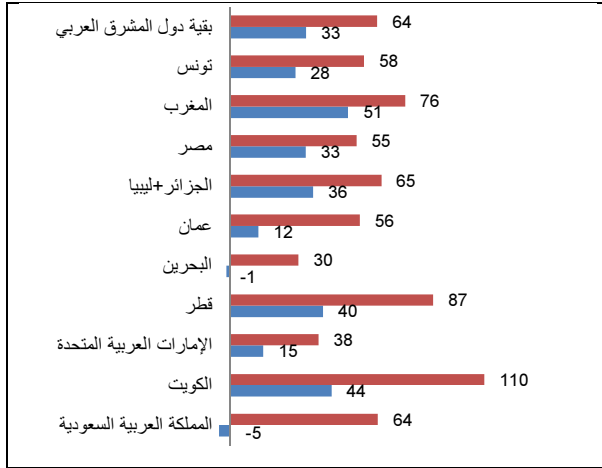
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

وتؤثر السياسات التصنيعية العمودية بشكل كبير على هيكلية الاقتصادات العربية وخاصة الاقتصاد السعودي، حيث سيتمكن هذا الأخير من إضافة حوالي نقطتين إلى نسبة القيمة المضافة للصناعات المتطورة في الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 11). كما سيتمكن قطر من إضافة 0.9 نقطة إلى هذه النسبة. ويعزى التفاوت في نسب الاستفادة من هذه السياسات إلى التفاوت في القاعدة الصناعية والاقتصادية التي تنطلق منها الدول، بالإضافة إلى حجم الاستثمارات الذي تسمح به.

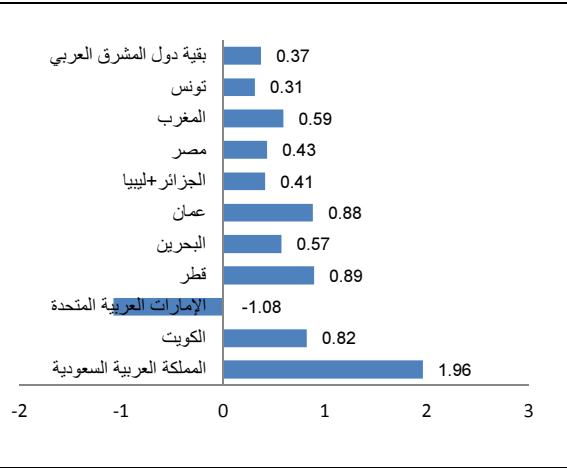
وكنتيجة لهذا التحسن في نسب النمو، يشهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً في جميع دول المنطقة وإن بنسب متفاوتة (الشكل 12). فالمملكة العربية السعودية التي كان من المفترض أن يتراجع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المائة بين عامي 2013 و2025 في السيناريو المرجعي، قد تسجل نمواً فيه بنسبة 64 في المائة. كذلك بالنسبة إلى قطر التي ارتفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 87 في المائة بين عامي 2013 و2015، بينما كان من المفترض أن يرتفع بنسبة 40 في المائة في السيناريو المرجعي، والكويت التي سجلت ارتفاعاً بنسبة 110 في المائة بين عامي 2013 و2015 في مقابل 44 في المائة في السيناريو المرجعي.

أما في الدول التي شهدت أحداث 2011، فتصل هذه الزيادة في تونس إلى 58 في المائة بدلاً من 28 في المائة وفقاً للسيناريو المرجعي، و55 في المائة في مصر بدلاً من 33 في المائة. وأما بقية دول المشرق العربي (الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان) فستتمكن من مضاعفة النمو في نصيب الفرد من الناتج إذ يتوقع أن يمكنها سيناريو الإقلاع من تسجيل نمو بحوالي 64 في المائة بدلاً من 33 في المائة حسب السيناريو المرجعي.

الشكل 12- تطور حصة الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2013 و2015 حسب السيناريو المعتمد



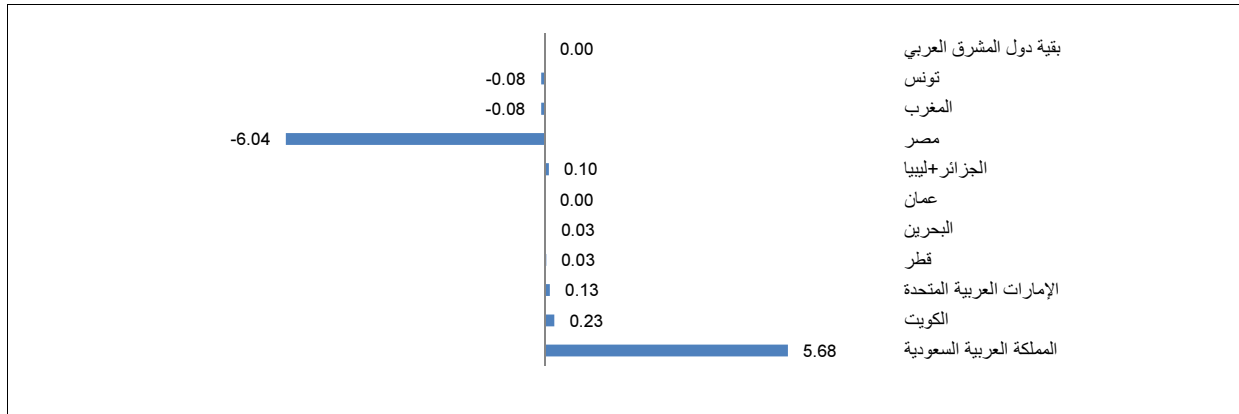
الشكل 11- الفرق في مستويات مساهمة الصناعات المتقدمة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

ويبين النموذج ان السياسات المقترحة في هذا السيناريو قد تمكن من خفض نسب البطالة في جميع الدول بشكل واضح. فالنمو الاقتصادي الذي تشهده جميع الدول بفضل تحسن الانتاجية وحصر طلب اليد العاملة الاضافية التي تشهدها الدول المصدرة للنفط بيد عاملة عربية (الشكل 13) سيمكن جميع الدول من الوصول الى العمالة الكاملة بحدود عام 2025. وفي هذا الإطار، يبين الشكل 14 أن نسب بطالة اليد العاملة غير الماهرة ستتراجع بحوالي 7.76 بحلول عام 2025، وذلك بسبب تراجع نسب البطالة في الدول غير المصدرة للنفط (بحوالي 12.4 في المائة). وسيتراجع معدل البطالة بحوالي 13.5 في المائة وبشكل متساو بين الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط، ليصل في المنطقة الى ما دون 4 في المائة، مما سيؤدي الى ارتفاع الأجور في الأسواق الداخلية، وارتفاع تحويلات العاملين العرب نتيجة لارتفاع عدد المهاجرين العرب في الدول العربية (الشكل 14). ونتيجة لذلك، سيرتفع دخل الأسر بأكثر من 50 في المائة بحلول عام 2025 (16 في المائة بالنسبة للأسر في الدول غير المصدرة للنفط، و75 في المائة بالنسبة للأسر في الدول المصدرة للنفط).

الشكل 13- مخزون المهاجرين العرب في أسواق العمل العربية

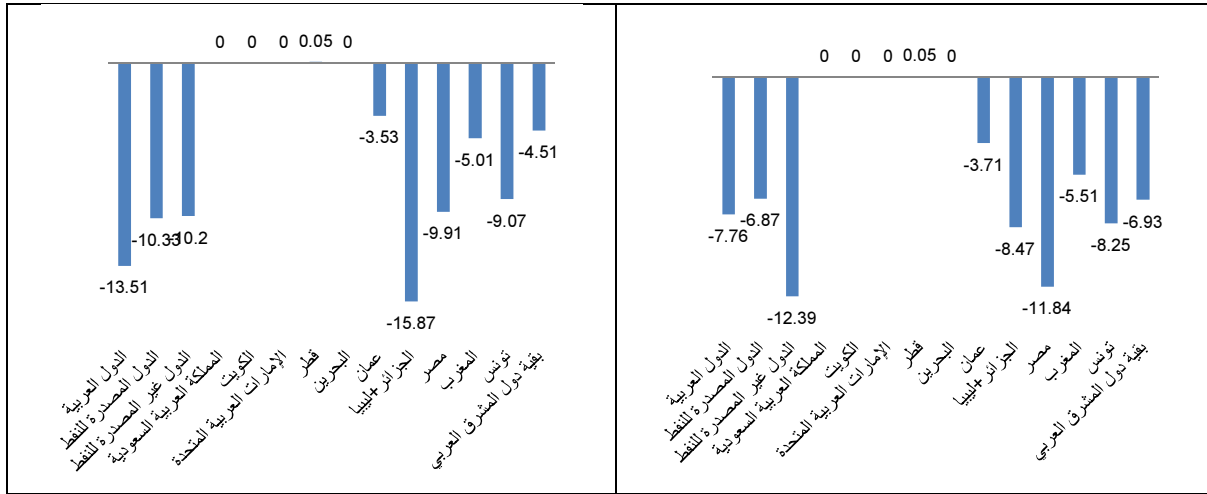


المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 14- معدلات البطالة في عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي

بطالة اليد العاملة الماهرة

بطالة اليد العاملة غير الماهرة

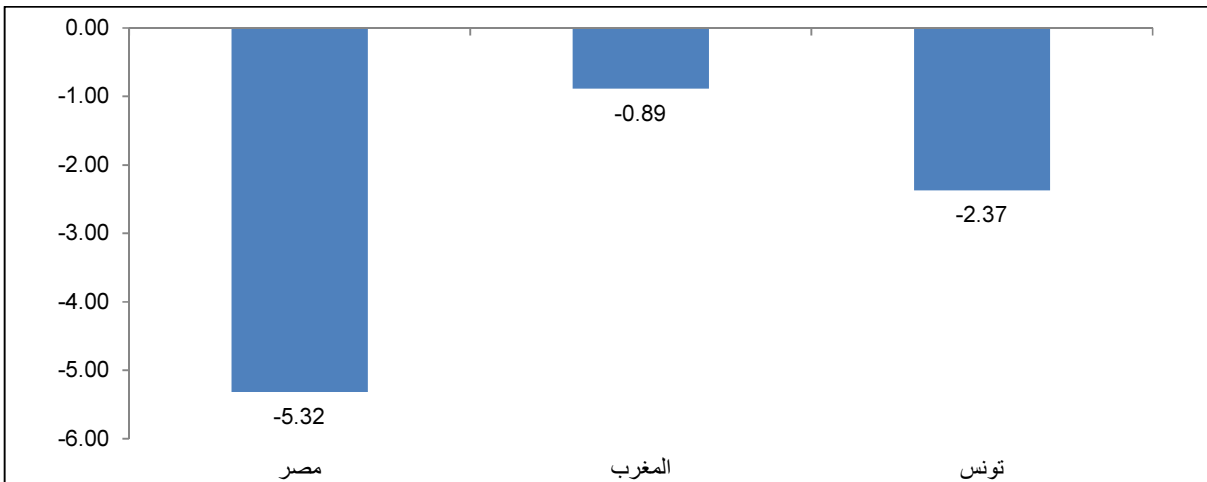


المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

أما بالنسبة لمستويات الفقر في المنطقة، فقد قمنا بحساب الأثر الناتج عن المضي بسيناريو الإقلاع على مستويات الفقر في الدول العربية، حسب خطوط الفقر الوطنية (الشكل 15). ونظراً لمحدودية البيانات المتوفرة، ولا سيما في مجال الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، اقتصر نتائج البحث على ثلاث دول من شمال أفريقيا هي مصر وتونس والمغرب. وبالمقارنة مع السيناريو المرجعي، يتوقع أن يؤدي سيناريو الإقلاع الاقتصادي إلى تخفيض مستوى الفقر في مصر بحوالي 5.3 نقطة مئوية بحلول عام 2025، وبحوالي 2.4 نقطة مئوية في تونس، في مقابل أداء أكثر تواضعاً في المغرب تتراجع فيه معدلات الفقر بحوالي 0.9 نقطة مئوية.

الشكل 15- تغير معدل الفقر في دول شمال أفريقيا بحلول عام 2025

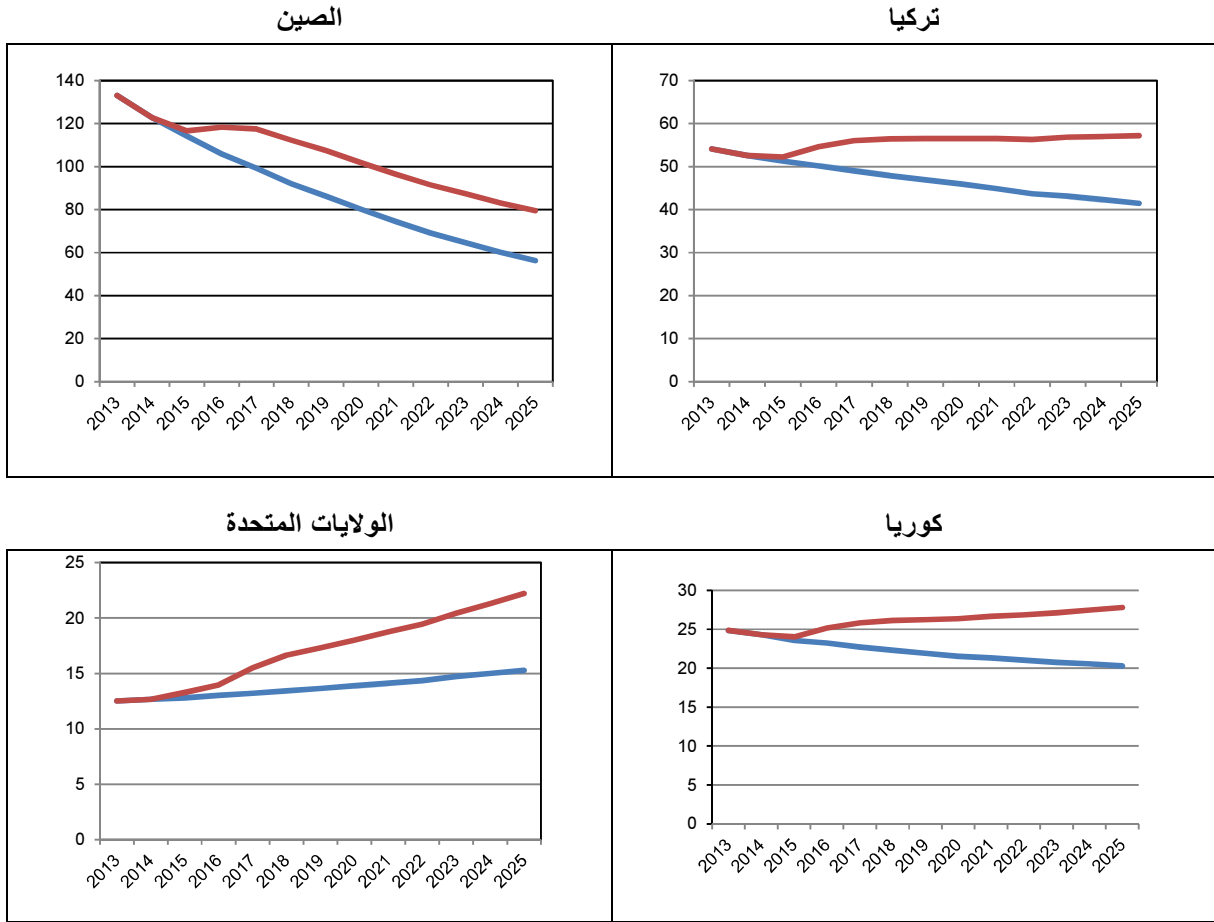
بالمقارنة مع السيناريو الأساسي (بالنقاط المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

بناءً عليه، سيشكل سيناريو الإقلاع الاقتصادي فرصة للدول العربية للحد من اتساع الفجوة مع الدول المتقدمة. وستتقلص هذه الفجوة مع تركيا والولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشمالية (الشكل 16).

الشكل 16- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



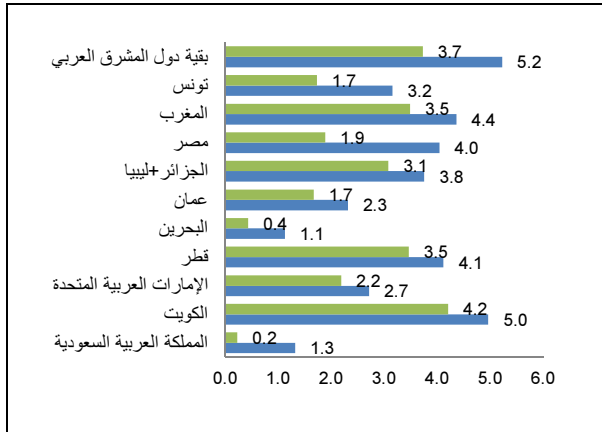
السيناريو الأساسي — السيناريو الإقلاعي الاقتصادي

المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

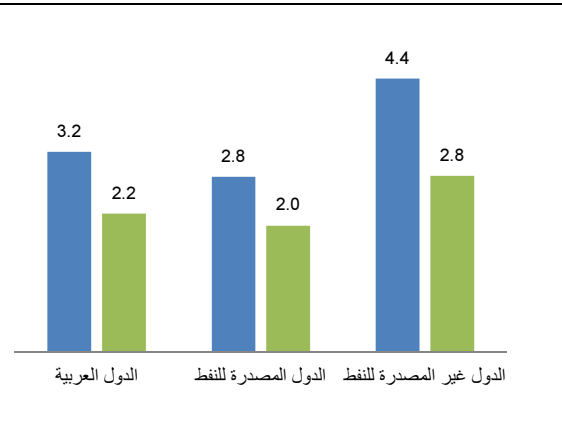
2- سيناريو التدهور الاقتصادي

مقابل هذه الصورة الوردية في حال نجاح سيناريو الإقلاع الاقتصادي، تبين الأبحاث إمكانية تحقيق نتائج كارثية في المنطقة ككل في حال تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية. فمع غياب التكامل الإقليمي وضعف مستويات الحوكمة في المنطقة، قد تتراجع مستويات النمو بنقطة مئوية سنوياً، تتحمل الدول غير المصدرة للنفط العبء الأكبر منها، بحيث يصل حجم التراجع في معدلات نموها الاقتصادي إلى 1.5 في المائة مقارنة بالسيناريو الأساسي (الشكل 17). وستكون مصر ودول المغرب العربي والمشرق العربي أبرز الدول الخاسرة في هذا المجال (الشكل 18).

الشكل 18- معدل النمو بين عامي 2015 و2025 في فرادى الدول العربية



الشكل 17- معدل النمو بين عامي 2015 و2025 في مجموعات الدول العربية



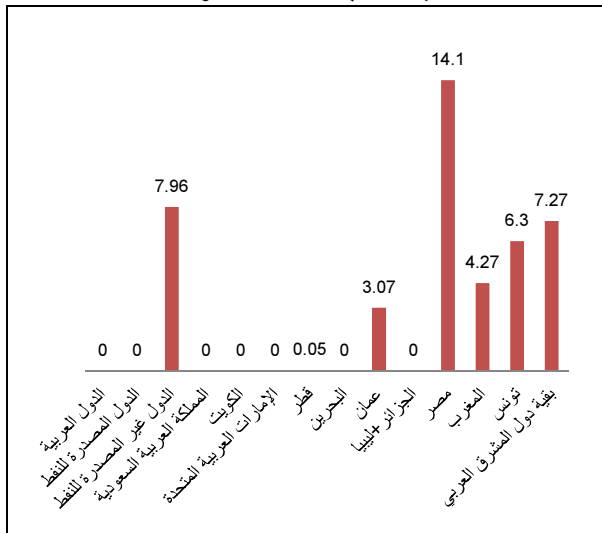
■ السيناريو الأساسي ■ السيناريو التدهور الاقتصادي

المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

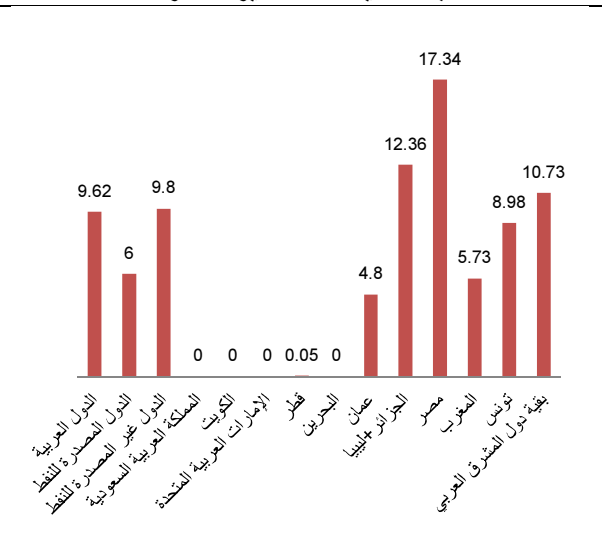
سيؤدي التدهور في نسب النمو الاقتصادي، يضاف اليه التعثر في التكامل الإقليمي وغياب آليات تحرير حركة اليد العاملة، الى تدهور واضح في نسب التشغيل، وبالتالي إلى رفع نسب البطالة في المنطقة بحوالي 8 نقاط مئوية. وسيقع الضرر بشكل واضح على الدول غير المصدرة للنفط التي ستشهد ارتفاعاً في نسب بطالة العمالة غير الماهرة بـ 9.8 نقطة مئوية، ولا سيما مصر حيث التراجع الأكبر (17.34 نقطة مئوية)، والجزائر وليبيا (12.36)، فبقية دول المشرق (10.73) (الشكل 19).

الشكل 19- معدلات البطالة لعام 2025 بالمقارنة مع السيناريو الأساسي

بطالة اليد العاملة الماهرة



بطالة اليد العاملة غير الماهرة

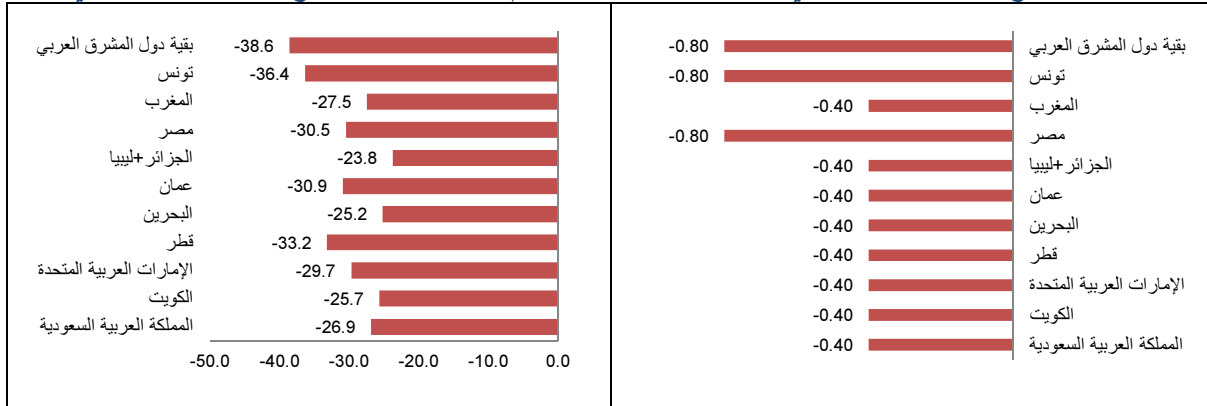


المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

ويتوقع أن تتراجع الانتاجية في جميع الدول العربية في ظل انعدام الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي، على أن يتركز هذا التراجع في المشرق العربي ومصر وتونس، وهي الدول التي بينت هذه الورقة أنها حققت مكاسب ايجابية على مستوى الانتاجية خلال الفترة السابقة. وهذا يعني أن استمرار التدهور الاقتصادي لن يمنع الإقلاع الاقتصادي فحسب، بل سيهدد المكتسبات المحدودة التي تم تحقيقها في الفترة السابقة (الشكل 20).

وسيترجم هذا التدهور في الانتاجية والنمو الاقتصادي تراجعاً في التجارة العربية البينية. فعلى سبيل المثال، ستتراجع صادرات دول المشرق العربي إلى المنطقة العربية بنسبة 38 في المائة، وصادرات تونس بنسبة 36.4 في المائة، والمغرب بنسبة 27.5 في المائة، ومصر بنسبة 30.5 في المائة، والجزائر وليبيا 23.8 في المائة، عمان 25.2 في المائة، البحرين 30.9 في المائة، قطر 33.2 في المائة، الإمارات العربية المتحدة 29.7 في المائة، الكويت 25.7 في المائة، المملكة العربية السعودية 26.9 في المائة (الشكل 21).

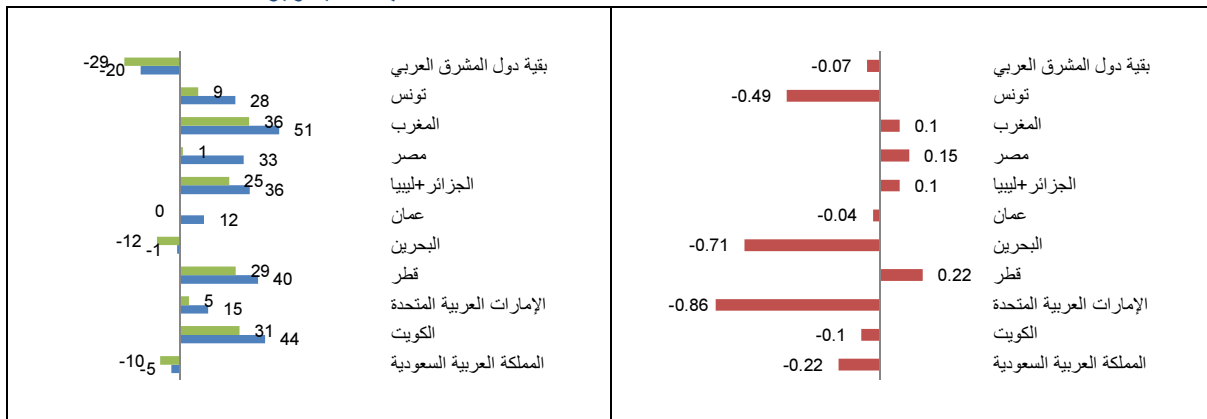
الشكل 20- مستوى الإنتاجية عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو الأساسي **الشكل 21- مستوى الصادرات نحو الدول العربية عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو الأساسي**



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

وستشهد المنطقة تراجعاً في مستويات مساهمة الصناعات المتقدمة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في جميع الدول العربية باستثناء الجزائر وقطر وليبيا ومصر والمغرب (الشكل 22).

الشكل 22- الفرق في مستويات مساهمة الصناعات المتقدمة في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2025 **الشكل 23- تطور حصة الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2013 و2015 حسب السيناريو المعتمد**

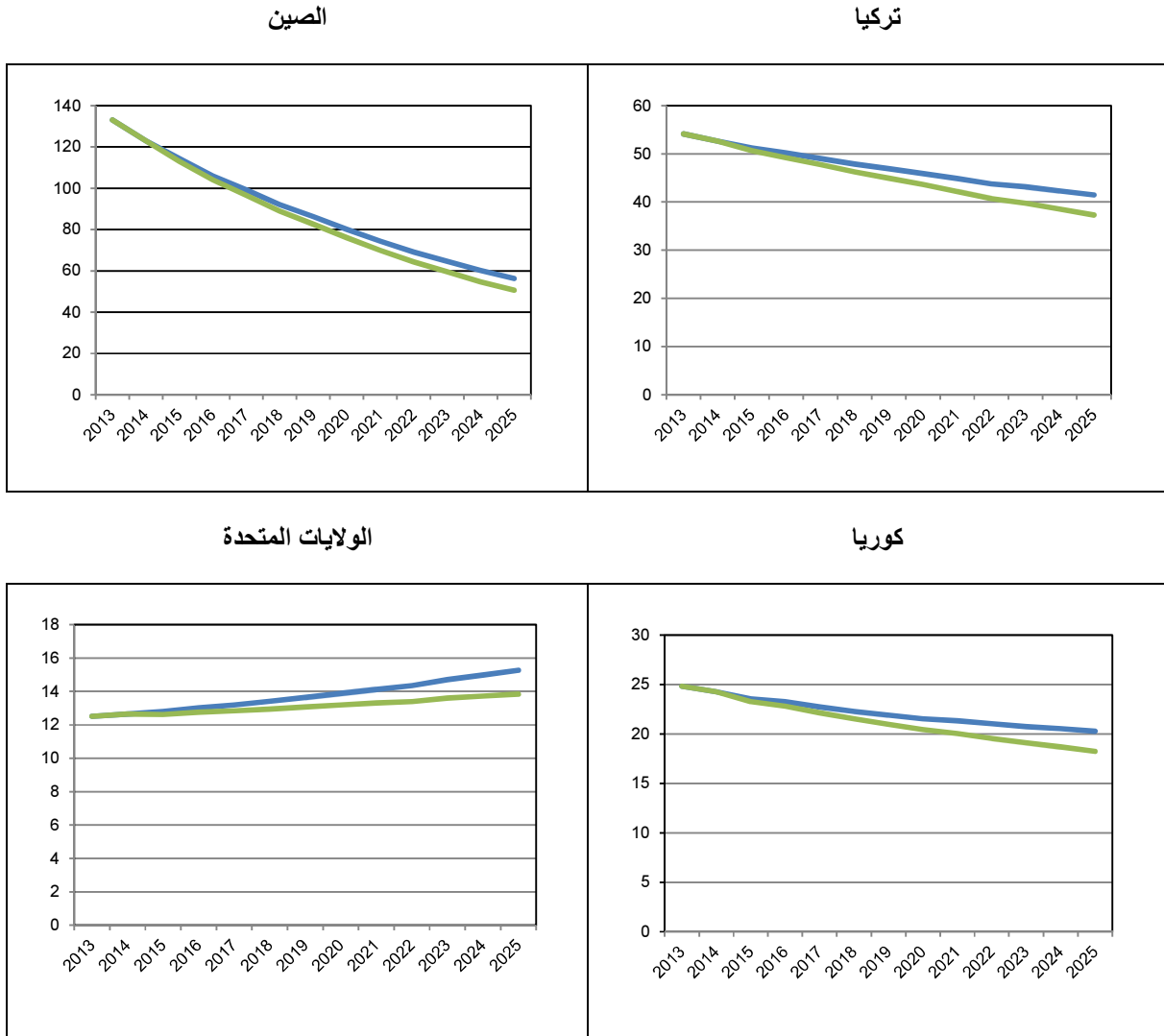


■ السيناريو الأساسي ■ السيناريو التدهور الاقتصادي

المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

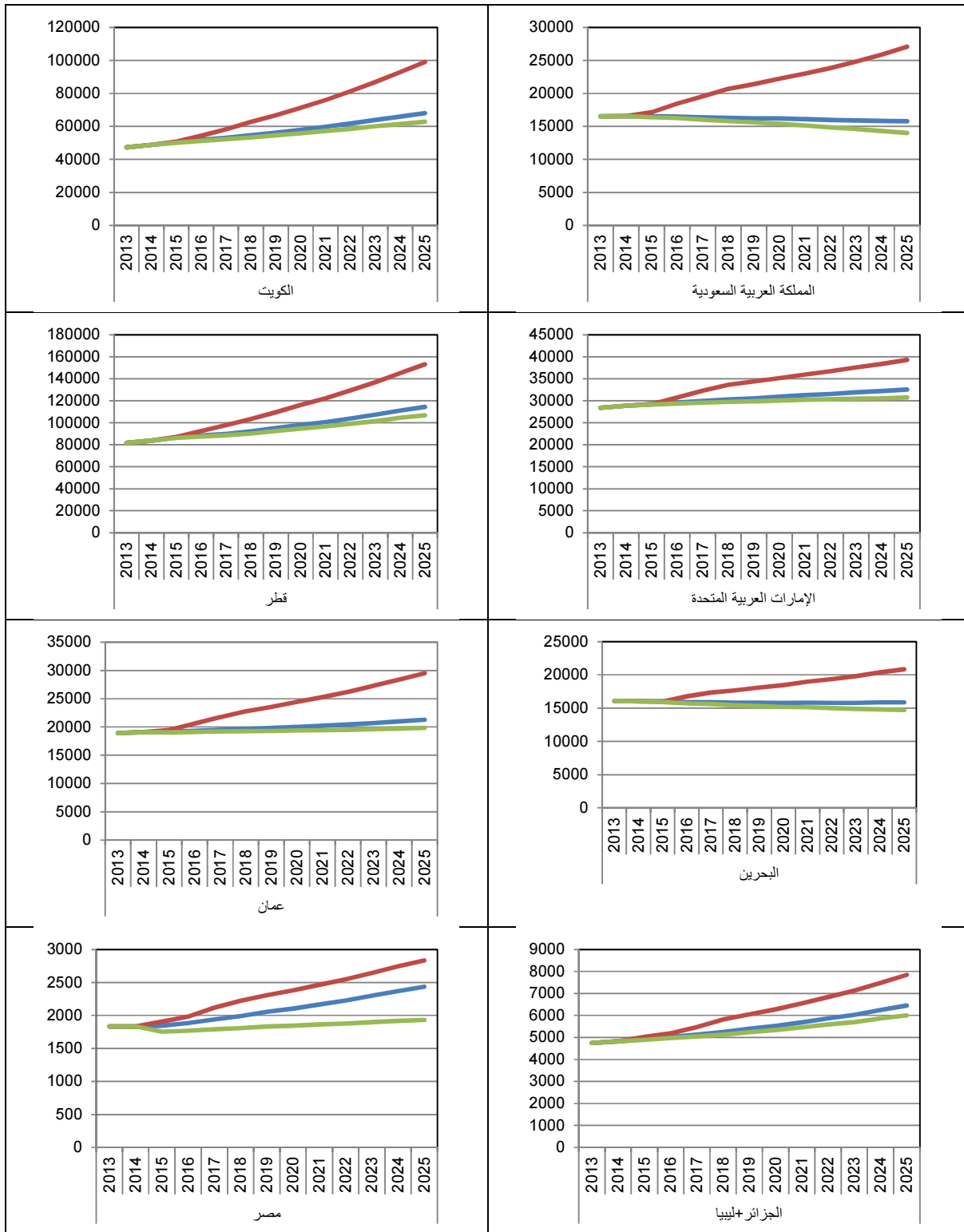
أما بالنسبة إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإمكانية تقليص الفجوة بين المنطقة العربية ودول المقارنة كتركيا وجمهورية كوريا الجنوبية والصين والولايات المتحدة الأمريكية، فتشير النتائج إلى أن سيناريو التدهور الاقتصادي سيؤدي إلى اتساع الفجوة مع جميع الدول موضوع المقارنة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية (الشكلان 24 و 25).

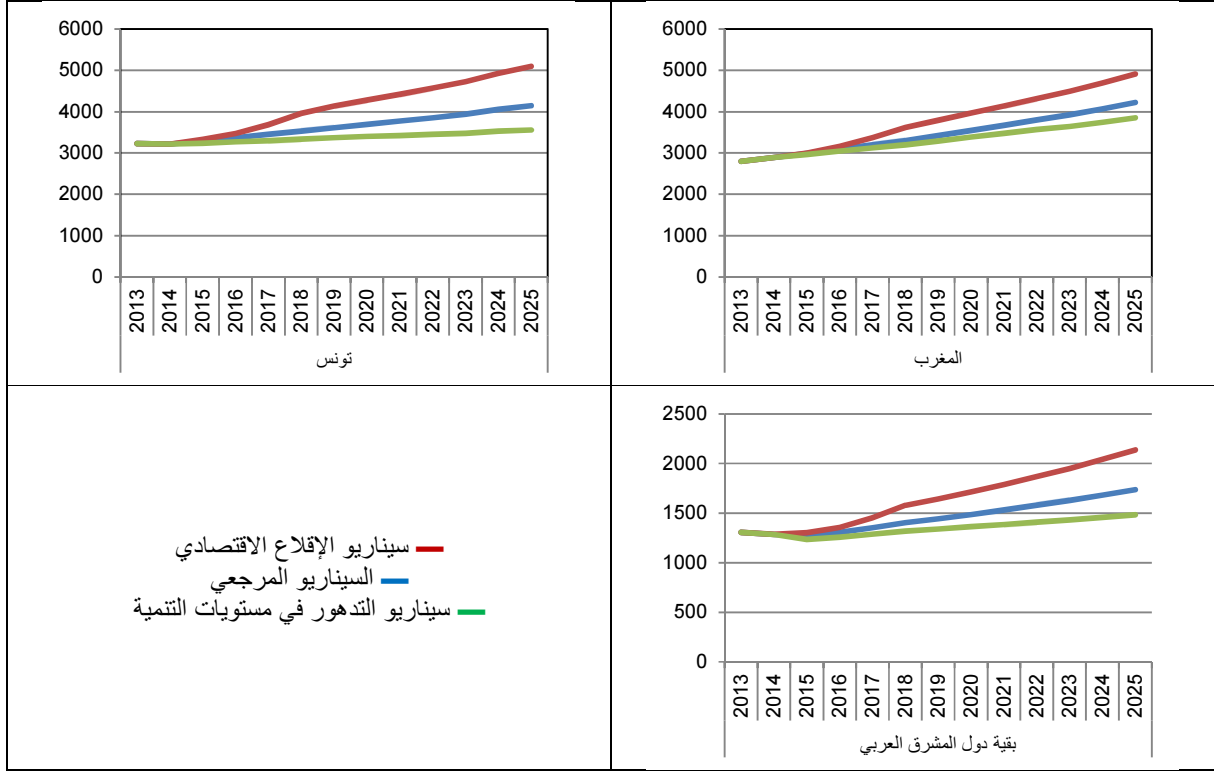
الشكل 24- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

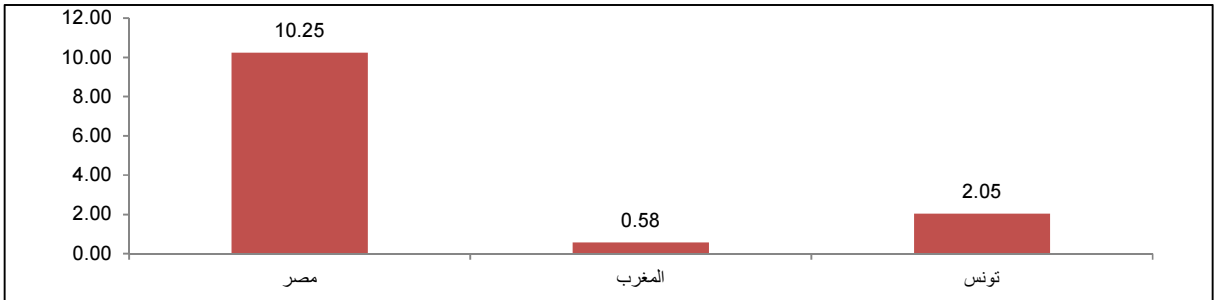
الشكل 25- تطور حصة الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي حسب السيناريوهات المعتمدة





أما بالنسبة إلى الفقر، فمن المتوقع أن تسجل أعلى الارتفاعات في مستوياته في مصر (بحوالي 10 نقاط مئوية) تليها تونس (نقطتين مئويتين) فالمغرب (زيادة لا تتعدى 0.6 نقطة مئوية بحلول عام 2025).

الشكل 26- معدل الفقر في دول شمال أفريقيا بحلول عام 2025 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي (بالنقاط المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

رابعاً- الخلاصة والتوصيات

يبين هذا التمرين أن تحقيق الازدهار الاقتصادي في المنطقة العربية ممكن إذا ما اعتمدت السياسات الصحيحة والقابلة للتنفيذ. ويبين أيضاً أن المنطقة معرضة لتدهور يفوق التدهور الذي شهدته في العقود الماضية.

ولتحقيق الازدهار المنشود، لا بد من إرادة سياسية تتبنى مجموعة من السياسات التنموية المتوسطة أو الطويلة الأمد الهادفة إلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي بالارتكاز إلى (أ) الحوكمة الرشيدة (ب) تعميق التعاون الإقليمي بهدف إنشاء اتحاد جمركي وتحرير انتقال اليد العاملة (ج) زيادة الاستثمار العام في القطاعات الانتاجية ذات القيمة المرتفعة (تحديداً في الدول التي تتمتع بفوائض مالية) مع إعادة النظر في السياسات التجارية بما يحمي الصناعات الوليدة، واعتماد استراتيجية مشتركة للاستثمار في مجال البحث والتطوير.

ويتعزز هذا الطرح عند تحليل تجربة دول جنوب شرق آسيا التي تبين بما لا يدعو للشك أن تحقيق الإقلاع الاقتصادي المستدام والمحفز للتنمية الشاملة أمر ممكن وفي مدة وجيزة نسبياً. والمقارنة جائزة بين المنطقتين نظراً لنقاط التشابه العديدة بينهما من حيث كثرة النزاعات المسلحة التي شهدتها، والتفاوت بين دول المنطقة الواحدة في المساحة والأحجام السكانية، بالإضافة إلى انقسام هذه الدول بين منتجة ومستوردة للنفط.

غير أن سياسات الإقلاع الاقتصادي الموجهة من الدولة لا يمكن ان تنجح إذا لم تراعى جملة من المحاذير. فمن دون حوكمة فاعلة وفعالة، يمكن أن تشكل السياسات التصنيعية ممراً خطيراً للريع الاقتصادي والمحاصصات التي تلحق الضرر بالاقتصاد على المدى الطويل. واختيار الصناعات الوليدة ذات القدرة على النمو والمنافسة يشكل عملية دقيقة تحتاج إلى تحليل استراتيجي معمق يأخذ في الاعتبار حال السوق والقطاعات المستهدفة، بالإضافة إلى الدول المنافسة على المستوى العالمي واستراتيجياتها التوسعية. ولا بد من أن تترافق السياسات التصنيعية مع عملية محاكاة كمية لآثارها على المستويين الداخلي والخارجي، وعلى أنماط الانتاج السابقة وإمكانيات التحول، مع تحديد كلفة ذلك على البنى الاجتماعية القائمة.

وتجمع الأبحاث النظرية ومخرجات التجارب السابقة (الناجحة كما الفاشلة) أن سياسات حماية الصناعات الوليدة لا يمكن ان تنجح إلا إذا كانت محددة في الزمن ومدعومة بإرادة سياسية، على أن تحافظ على مستوى جيد من تنافسية الشركات الخاصة.